E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/IDC/2
UNCTAD/LLDC/IDC/2
9 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالبلدان الجزرية النامية
٢٢-٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦

تحديات التنمية التي تواجه البلدان الجزرية النامية: القضايا الأساسية والآفاق المرتقبة في سياق تحرير وعولمة التجارة

تقرير من أمانة الأونكتاد

(A) GE.96-50201

المحتويات[1]

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٤
أولا - استعراض عام لأداء ومشاكل البلدان الجزريـــة النامية، لا سيما في قطاع التجارة الخارجية	٥ - ٢٦	٤
١ - أداء التجارة في البلدان الجزرية النامية	٧ - ١١	٥
٢ - عوامل العائق النسبي في البلـدان الجزريـــة النامية	١٢ - ١٩	٧
٢-١ مشكلة صغر الحجم	١٣ - ١٦	٧
٢-٢ مشكلة البُعد	١٧ - ١٩	٨
٣ - عوامل الميزة النسبية فـي البلـدان الجزريـــة النامية	٢٠ - ٢٥	٨
٣-١ الخـواص القائمـة علـــى المـــوارد الطبيعية	٢١ - ٢٣	٩
٣-٢ الاستقرار الاجتماعي - السياسي	٢٤	٩
٣-٣ العلاقات بين الشمال والجنوب	٢٥	٩
٤ - الاعتماد على الخـــارج والضعف الاقتصـــادي للبلدان الجزرية النامية	٢٦	١٠
ثانيا - التطورات الأخيرة نحو تحرير وعولمة التجارة: الآثـار على البلدان الجزرية النامية	٢٧ - ٦٢	١٠
١ - جولة أوروغواي وتوقـعات وصـــول البلـــدان الجزرية النامية إلى أسواق التصدير	٣٣ - ٤٢	١١

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
ثانيا - (تابع)	٢ - اتفاقـــات جولـة أوروغـــواي بشـأن التدابير غير التعريفية و"القضايا الجديدة" وآثارهـــا على البلدان الجزرية النامية	٤٣ - ٥٠	١٣
	٣ - مشكلة بنيوية: آلية تسوية المنازعات	٥١ - ٥٤	١٥
	٤ - سياسـة المنافسة في سيـاق تحرير التجارة	٥٥ - ٥٩	١٦
	٥ - ترتيبات التجارة الإقليمية	٦٠ - ٦٢	١٧
ثالثا -	أثر تحرير وعولمة التجارة على توقعـــات التخصـص في البلدان الجزرية النامية	٦٣ - ٨٩	١٨
	١ - العولمة وتجـــارة البلـدان الجزريـة الناميـــة في السلع والخدمات	٦٥ - ٧٢	١٨
	١-١ الاستثمار الأجنبي المباشر	٦٨ - ٦٩	١٩
	١-٢ تسهيلات الاتصالات العالمية	٧٠ - ٧١	٢٠
	١-٣ الاطار التجـاري الجديـد المتعـدد الأطراف	٧٢	٢٠
	٢ - العولمة والمبادرات الصغيـرة فـي تخصـص البلدان الجزرية النامية	٧٣ - ٧٤	٢١
	٢-١ التخصص المستحث عالميا	٧٥ - ٧٦	٢١
	٢-٢ التخصص في الأسواق "المتخصصة"	٧٧ - ٨٠	٢٢
	٢-٣ العولمـــة والأســـواق "المتخصصـــة": نهج مزدوج الى التخصص	٨١ - ٨٤	٢٣
	٣ - ملاحظات عامة تتصل بتخصص القطاعات	٨٥ - ٨٩	٢٤
رابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٩٠ - ١٠٤	٢٥

مقدمة

١- دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٠/٤٩ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لجنة التنمية المستدامة إلى عقد اجتماع لفريق رفيع المستوى لمناقشة التحديات التي تواجه البلدان الجزرية النامية، لا سيما في مجال التجارة الخارجية. ودعت أيضا الأمين العام للأونكتاد إلى تنظيم اجتماع هذا الفريق. وتحقيقاً لهذا الغرض، أعد الأونكتاد هذا التقرير الذي سيشكل المُدخل الرئيسي لمناقشات الفريق. ويقدم التقرير أولاً استعراضاً عاماً لأداء ومشاكل البلدان الجزرية النامية، خاصة في قطاع التجارة الخارجية. ويحلل بعد ذلك السمات الرئيسية لتحرير التجارة وعولمتها ومدى أهميتهما للبلدان الجزرية النامية. وتركز الورقة بعد ذلك على آثار هذه التطورات على الآفاق المرتقبة لتخصص تجارة البلدان الجزرية النامية. وأخيراً، تضع الورقة توصيات رئيسية للسياسة العامة بصدد الإجراءات التي ستُتخذ في المستقبل.

٢- وعلاوة على ذلك، اضطلع الأونكتاد، بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بدراستين تغطيان منطقتي بحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وهاتان الدراستان اللتان تتناولان قضايا التجارة والتنمية الخاصة بكل من المنطقتين ستقدمان إلى الفريق لمساعدته في مداولاته. وستقدم إلى الفريق أيضا وثيقة أساسية عن قضايا التجارة والتنمية الاقتصادية المستدامة تعرض مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بقيود التنمية وآفاقها المرتقبة في البلدان الجزرية النامية.

٣- إن التركيز على قضايا التجارة الخارجية، الذي يظهر بجلاء من خلال الوثائق المعروضة على الفريق، يؤكد الأهمية الجوهرية للفرص التجارية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة نظرا إلى صغر حجم معظم الأسواق المحلية في البلدان الجزرية النامية وشدة اعتماد هذه البلدان على الأسواق الأجنبية. وقد سلَّم تماماً بهذين الجانبين برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في أيار/مايو ١٩٩٤. ويؤكد برنامج العمل، في جملة أمور، أهمية السعي لتوسيع وزيادة تثبيت حصائل الصادرات من خلال تنويع السلع والخدمات، ويشير إلى الحاجة إلى "نظام تجاري غير تمييزي" (الفقرة ٩٦) إذا أُريد للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً.

٤- وتستجيب ورقة القضايا هذه لطلب برنامج العمل إجراء دراسة "عما يترتب على تحرير التجارة وتحقيق عالميتها من أثر على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة" (الفقرة ٩٩). ومع أن القضايا التي تم تحليلها هي أساساً قضايا تخص الاقتصادات الجزرية الصغيرة، فإن الورقة تشير إلى البلدان الجزرية النامية بوجه عام، وفقا للقرار ١٠٠/٤٩.

أولا - استعراض عام لأداء ومشاكل البلدان الجزرية النامية، لا سيما في قطاع التجارة الخارجية

٥- إن البلدان الجزرية النامية هي مجموعة من البلدان التي تتسم بتنوع شديد وتتميز بتشكيلتها الواسعة من المواقع الجغرافية والموارد الطبيعية المتوافرة لديها والقدرات الاقتصادية. وتنعكس أوجه التفاوت هذه في تنوّع مستويات الدخل القومي داخل المجموعة: فينتمي نصف البلدان والأقاليم الجزرية النامية البالغ

عددها ٣٧ والتي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة إلى أعلى مجموعتي البلدان من حيث الدخل وفقا للبنك الدولي، بينما تندرج تسعة من البلدان الجزرية النامية من نفس الحجم في فئة أقل البلدان نمواً[٢].

٦- وبالرغم من تنوّع البلدان الجزرية النامية، فإن معظمها له خصائص مشتركة مثل صغر الحجم (مما يعني وجود سوق محلية محدودة)، والبُعد (المسافات التي تفصلها عن كبرى المراكز السوقية)، والتشتت الجغرافي، والتعرُّض للكوارث الطبيعية، وندرة الموارد الطبيعية وخطر نضوب الموارد غير المتجددة، وهشاشة النظم الايكولوجية، وقلة الإمدادات من المياه العذبة، وتركُّز الصادرات، وشدة الاعتماد على الواردات، ومشاكل النقل والمواصلات، وهجرة المواطنين المهرة، وقلة القوة العاملة المؤهلة، وضعف القدرة التنكولوجية المحلية. ومعظم هذه الخصائص حاد بوجه خاص في البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ومن جميع هذه العوامل، يمكن وصف صغر حجم الجزر واعتمادها على الخارج بأنهما الخاصيتان الرئيسيتان اللتان تميزان ضعف هذه الجزر. إن صغر حجم الجزر يتعلق إما بحجم البلد الشامل أو بوجود جزر صغيرة هامشية تقع في دائرة بلد أرخبيلي. أما الاعتماد على الخارج، فإنه حالة تشير إلى عوامل مادية مثل الكوارث الطبيعية أو الاتجاهات البيئية العالمية، وإلى عوامل اقتصادية مثل أوضاع الأسواق الأجنبية (مثلاً عدم استقرار الأسعار، والطلب، وما إلى ذلك). وكثير من الآثار التي يرتبها صغر حجم الجزر يجعل هيكل التجارة الخارجية في معظم البلدان الجزرية النامية قليل التنوع وشديد الاعتماد على العوامل الخارجية، مما يفسر حالة ضعف هذه البلدان اقتصادياً. وهذا الاستعراض العام يُلقي أولاً الضوء على التطورات الأخيرة في قطاع التجارة الخارجية في البلدان الجزرية النامية.

١- أداء التجارة في البلدان الجزرية النامية[٣]

٧- خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢، كان متوسط النمو السنوي للانتاج الزراعي للبلدان الجزرية النامية أبطأ من المتوسط في إنتاج المصنوعات (٢,٦ في المائة و٤,١ في المائة على التوالي). وسُجِّل أداء نمو أعلى في ميدان الخدمات: فنمت خدمات تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٤,٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢، في الوقت الذي سجلت فيها خدمات النقل والمواصلات معدل نمو سنويا بلغ ٦ في المائة. وقُدِّرت نسبة الصادرات (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) للبلدان النامية الجزرية بـ ٣١ في المائة في ١٩٩٢، ونسبة الواردات (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) بـ ٥١ في المائة. ويُبيّن الرقم الأخير مدى اعتماد البلدان الجزرية النامية على الخارج حيث لوحظ الميل إلى زيادة الواردات في حالات كثيرة. ومع ذلك، كان متوسط النمو السنوي لواردات البلدان الجزرية النامية أدنى بكثير خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣ (٧ في المائة) منه خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ (١٦ في المائة). وكان متوسط أداء نمو صادرات البلدان الجزرية النامية هو الآخر أدنى بكثير خلال عقد الثمانينات (٤,٤ في المائة في ١٩٨٠-١٩٩٣) منه خلال العقد السابق (١٦ في المائة في ١٩٧٠-١٩٨٠). وتُبيّن هذه التقديرات أن الأداء التجاري الشامل للبلدان الجزرية النامية كان أقل قوة بكثير في الأعوام الأخيرة. وهذا ما تؤكده الإشارة إلى هبوط معدلات التبادل التجاري للبلدان الجزرية النامية بين ١٩٨٠ (الرقم القياسي ١٠٠) و١٩٩٣ (٨٨,٥). وقد ازدادت زعزعة الصادرات خلال عقد الثمانينات مع زيادة حجم التقلبات في قيم صادرات البضائع بنسبة ٢٤ في المائة خلال هذه الفترة مقارنة بعقد السبعينات.

٨- وقل كثيرا الاعتماد على السلعة الأولى في المتوسط بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات بين ١٩٨٠ (٥٠ في المائة) و١٩٩٢ (٣٦ في المائة). وهذا يعني أن تركـُّز صادرات البلدان الجزرية النامية قد تضاءل بينما ظل عدم استقرار حصائل الصادرات يمثل علامة من علامات ضعف الاقتصاد. ولعبت الصادرات المـُصنـَّعة دوراً متزايداً في هيكل صادرات البلدان الجزرية النامية (٢٤ في المائة في ١٩٩٢ بدلا من ٢٠ في المائة ١٩٨٠). وتمثل الواردات من الأغذية نسبة أصغر بكثير من الواردات المـُصنـَّعة في مجموع الواردات (٢٠ في المائة و٦٣ في المائة على التوالي). وصدِّرت البلدان الجزرية النامية ٧٣ في المائة من بضائعها إلى البلدان المتقدمة و٢٤ في المائة إلى بلدان نامية أخرى في ١٩٩٣. وتؤكد نسب مماثلة للواردات أهمية التجارة بين الشمال والجنوب للبلدان الجزرية النامية: ٧٠ في المائة من مجموع الواردات تأتي من البلدان المتقدمة و٢٩ في المائة من البلدان النامية.

٩- وكانت قيمة صادرات الخدمات في ١٩٩٢ أكبر من قيمة صادرات البضائع بثلاثة أضعاف، وكان التدفق الإجمالي لحصائل الصادرات من الخدمات والتحويلات الخاصة من الخارج أكبر من مجموع قيمة صادرات البضائع بأربعة أضعاف تقريباً. وقد انعكست أهمية السياحة في الاقتصادات الجزرية في متوسط نسبة حصائل السياحة إلى إجمالي الحصائل من صادرات السلع والخدمات في ١٩٩٢: ٣٤ في المائة. وفي حين أن متوسط العجز التجاري للبلدان الجزرية النامية، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كان عالياً في ١٩٩٣ (-٥٢ في المائة)، فإن متوسط عجز الحساب الجاري (-٨ في المائة) قد عكس الأثر الملطـِّف لحصائل الخدمات والتحويلات الخاصة. وسجلت البلدان الجزرية النامية متوسطاً منخفضا لعدد أشهر الواردات التي غطتها الاحتياطيات الدولية قي ١٩٩٣ (٢,٨ شهور).

١٠- وتكشف نظرة مقارنة إلى الأداء الاقتصادي للبلدان الجزرية النامية والبلدان غير الجزرية النامية أن البلدان الجزرية النامية قد أظهرت، في العقد الماضي، أداءً أفضل من البلدان غير الجزرية النامية من حيث نمو إنتاج الزراعة والمصنوعات والخدمات[٤]. وسجلت البلدان الجزرية النامية أيضا، في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣، نمواً تجارياً أعلى قليلاً من البلدان غير الجزرية النامية. ومع ذلك، يـُلاحـَظ أن هناك تناقضاً صارخاً بين فئتي البلدان في درجة عدم استقرار الصادرات: فازداد حجم التقلبات في قيم صادرات البضائع بنسبة ٢٤ في المائة في البلدان الجزرية النامية من عقد السبعينات إلى عقد الثمانينات، بينما قلَّ بنسبة ١٤ في المائة في البلدان غير الجزرية النامية. وهذا يعكس تركزاً للصادرات أكبر بكثير في البلدان الجزرية النامية. وكان عدم استقرار حصائل الصادرات خلال عقد الثمانينات أكبر في البلدان الجزرية النامية منه في البلدان غير الجزرية النامية بنسبة ٧٥ في المائة، في حين أن الفجوة بين فئتي البلدان كانت ٢١ في المائة فقط خلال العقد السابق. ومما يتسم بأهمية أيضا التناقض بين العجز التجاري للبلدان الجزرية النامية والعجز التجاري للبلدان غير الجزرية النامية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (-٥٢ في المائة في البلدان الجزرية النامية؛ -٥١ في المائة في البلدان غير الجزرية النامية). وباختصار، فإن الضعف الخارجي للبلدان الجزرية النامية أكبر من ضعف البلدان النامية الأخرى من نفس الحجم، كما ظهر ذلك أيضا من الفرق في متوسط عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية (٢,٨ في البلدان الجزرية النامية؛ ٤ في المائة في البلدان غير الجزرية النامية).

١١- وتعكس هذه الملاحظات تنوّعا في الخصائص المميزة للجزر التي تمثل قاعدة الأداء التجاري، والاعتماد على الخارج والضعف الاقتصادي للبلدان الجزرية النامية. ويمكن تصنيف العوامل التي تؤثر على أداء التجارة الخارجية للبلدان الجزرية النامية إلى عوامل العائق النسبي من جهة، وعوامل الميزة النسبية من جهة أخرى.

٢- عوامل العائق النسبي في البلدان الجزرية النامية

١٢- إن الفئتين الرئيسيتين من عوامل العائق النسبي في البلدان الجزرية النامية هما عائقا صغر الحجم والبُعد، ويحللان عادة بأنهما يمثلان العاملين الجوهريين لتركز التجارة والاعتماد الخارجي والضعف الاقتصادي. ومع ذلك، فإن العلاقة بين صغر الحجم أو البُعد وبين الأداء الاقتصادي ليست ساكنة. فقد تغيرت في الآونة الأخيرة. وبوجه خاص، فإن السببية العكسية بين قلة الفرص لايجاد وفورات الحجم (النتيجة الرئيسية التي تترتب على صغر الحجم) والسلامة الاقتصادية للمشاريع تناقصت نتيجة للنجاح الذي تحقق في بعض البلدان الجزرية النامية باعتماد تكنولوجيا أنسب وبتحقيق استثمار صغير الحجم.

٢-١ مشكلة صغر الحجم

١٣- سبقت الإشارة إلى أن لدى الكثير من البلدان الجزرية النامية قاعدة موارد طبيعية وبشرية ضيقة وسوقاً محلية صغيرة. ونتيجة لذلك، كثيرا ما يكون هيكلها الاقتصادي قليل التنوّع ويفتقر إلى المرونة تجاه العوامل الخارجية المعاكسة (المادية أو الاقتصادية). إن التركيز في الهيكل التجاري مصدر من مصادر الاعتماد على الخارج. وبما أن الوضع الخارجي معرَّض لعدم الاستقرار (الأسعار الدولية/تقلبات الطلب)، فإن تركُّز التجارة يمكن أن يكون مصدر ضعف خطيراً[٥].

١٤- وبما أن صغر الحجم ونقص التنويع سمتان مشتركتان للعديد من البلدان الجزرية النامية داخل منطقة بعينها، فمن المستبعد أن تنمو التجارة داخل المنطقة الإقليمية ما دامت البلدان الجزرية الصغيرة تميل إلى إنتاج نفس السلع الأساسية (من ذلك مثلا السكر ولب جوز الهند والموز) وتتيح مجالا محدودا لتحقيق التكامل داخل الإقليم.

١٥- إن زيادة تكاليف الحجم تنشأ عن عدم وجود حجم كاف لا في عملية الاستثمار ولا في عملية الإنتاج على مستوى الاستهلاك المحلي أو من حيث سبل الوصول إلى سوق خارجية. ورغم أن هناك مجوعة كبيرة من الحالات يمكن فيها ملاحظة وجود مشكلة الحجم والسلامة الاقتصادية، فإن القاسم المشترك عموما بين هذه الحالات هو نقص القدرة على المنافسة وعدم كفاية إمكانيات تحقيق أرباح. وهذان عاملان حاسمان في أغلب الأحيان عند اتخاذ قرار برفض مشروع انتاجي حين يعتبر الاستثمار غير اقتصادي بسبب ضآلة حجم السوق المحلية في الوقت الذي يظل فيه التصدير القادر على المنافسة بعيد المنال.

١٦- وهناك بطبيعة الحال مجالات لاتخاذ قرارات يتحتم فيها تجاهل المعوقات المتصلة بالحجم، وهي مجالات يتعين فيها على متخذي القرارات قبول التكاليف المرتبطة بصغر الحجم. وهذه المجالات تقتصر عموما على إقرار السياسة العامة. وهي تشمل الهياكل الأساسية المادية أو الاجتماعية اللازمة إذا أُريد

للمجتمعات الصغيرة جداً، وخاصة في الجزر الهامشية للبلدان الأرخبيلية، الحصول على عناية منصفة. فبناء حاجز مياه أو مركز صحي، أو تجديد مبنى مدرسي مثلا في جزيرة بعيدة عن المركز يبلغ عدد سكانها بضع مئات من الأفراد أمر سيجري النظر فيه بغض النظر عن تكلفة وحدته إذا اعتبرت أن هذه القرارات حيوية لسكان تلك الجزيرة. وكثيرا ما ستلتمس المساعدة المالية لتنفيذ هذه المشاريع الحيوية وإن كانت غير اقتصادية. فصغر الحجم يمكن أن يستتبع من ثم الاعتماد على الخارج لا في مجال التجارة فحسب، بل كذلك من حيث مستوى الحصول على التمويل الخارجي.

٢-٢ مشكلة البُعد

١٧- ترتبط مشكلة بُعد الجزر ارتباطا وثيقا بمشكلة صغر الحجم في حالة البلدان الأرخبيلية. وفي معظم حالات البُعد الجغرافي داخل بلد بعينه، تكون تنمية التجارة في الجزر البعيدة عن المركز (بخلاف التجارة المحلية التي تنشأ عن أنشطة الكفاف) أكثر تقييداً من تنمية التجارة في الجزر الرئيسية بسبب صعوبة استيراد مدخلات الإنتاج ونقل المنتجات إما إلى العاصمة أو إلى الخارج.

١٨- وبالنسبة لبعض البلدان الجزرية النامية، فإن البُعد داخل المنطقة الجزرية يضاعف من مشكلة نقص تكامل الإنتاج بين الجزر. ذلك أنه حتى إذا أمكن لمنتج بعينه أن يكون "تكميلياً" بما فيه الكفاية ليجد سوقاً إقليمية، فإن المسافات بين الجزر الواقعة داخل المنطقة قد تتطلب تكاليف نقل لا تتناسب والقيمة السوقية للمنتجات. وفي حالات المسافات الأطول، فإن تكاليف النقل البحري المرتفعة نسبيا التي تطبق على الصفقات الصغيرة الحجم، وفي حالات كثيرة على بضائع محدود القيمة، يمكن أن تكون عائقاً رئيسياً يحول دون مشاركة بلد من البلدان الجزرية النامية في التجارة الدولية. فالمسافات وانخفاض مستويات الطلب على شحن البضائع غالباً ما يجعلا من موانئ التوقف في الجزر غير جذابة لخطوط النقل البحري لمسافات طويلة. وأدت التطورات في التحوية ونقل السوائب التي غيَّرت طبيعة النقل البحري إلى تهميش متعهدي النقل في الجزر الصغيرة.

١٩- إن أثر الكلفة المترتب على بُعد الجزر فيما يتعلق بالسياحة الدولية قد يكون أقل سلبية. فبالنسبة لكثير من السائحين، تعتبر المشقة الناتجة عن قطع مسافة طيران أطول بفارق تكلفة معقول أمراً مقبولاً في حالات كثيرة مقارنة بالاهتمام بزيارة الجزيرة. وفي معظم المجالات الأخرى للخدمات الدولية، يمكن أن ينخفض عائق البُعد إلى حد كبير بفضل زيادة استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة.

٣- عوامل الميزة النسبية في البلدان الجزرية النامية

٢٠- تتمتع البلدان الجزرية النامية، كجميع البلدان، بمزايا نسبية رغم أنه يصعب تبينها واستغلالها كاملا في كثير من الحالات. وتشمل عوامل الميزة النسبية للبلدان الجزرية النامية: (أ) الخواص القائمة على الموارد الطبيعية فيشكل جمال البيئة عاملا حاسما لتنمية السياحة؛ (ب) الاستقرار الاجتماعي - السياسي المُلاحَظ في غالبية البلدان الجزرية النامية؛ و(ج) الروابط التي تمتاز بها البلدان الجزرية النامية مع البلدان السوقية المتقدمة من خلال أفضليات تجارية لصالح شتى قطاعات النشاط.

٣-١ الخواص القائمة على الموارد الطبيعية

٢١- إن المزايا النسبية القائمة على الموارد غير المتجددة لها حدود ينبغي مراعتها عند التخطيط للتنمية المستدامة الطويلة الأجل. وأهم ميزة نسبية في مجال الموارد المتجددة هي تلك التي توجد غالبا في حجم الموارد البحرية، خاصة في البلدان الجزرية النامية الواقعة في المحيط الهادئ والتي تتمتع بمناطق اقتصادية حصرية كبيرة.

٢٢- وثمة ميزة طبيعية أخرى قيّمة يتمتع بها الكثير من البلدان الجزرية النامية هي نوعية البيئة، وهي رصيد مشجع للأنشطة السياحية. وتنوّع البيئة وجمالها يصبحان ذات فائدة خاصة حين يتيحان أشكالاً متخصصة من السياحة بما في ذلك منتجات السياحة القائمة على قيم ايكولوجية وقيم مرتبطة بالصحة أو قيم ثقافية.

٢٣- ورغم أنه يمكن تعيين القليل من المزايا الطبيعية الكبيرة بخلاف الموارد البحرية الضخمة، وبالنسبة لبعض البلدان الجزرية النامية موارد النفط أو الموارد المعدنية، هناك أنواع أخرى من المزايا المرتبطة بصغر الحجم والبُعد. ففي منطقة الكاريبي، يوجد العديد من المنتجعات الفاخمة العالية الأسعار في جزر صغيرة بعيدة عن مركز البلدان أو الأقاليم الأرخبيلية. وفي بعض الحالات، يعتبر البُعد ميزة ذات صلة تعزز نوعية المنتج. وهذه المزايا النسبية يمكن أن تكون لها آثار اقتصادية هامة في البلدان الجزرية النامية التي توجد أو يمكن أن تتطور فيها صناعات قائمة على البيئة، وبخاصة صناعة السياحة.

٣-٢ الاستقرار الاجتماعي - السياسي

٢٤- يتمتع أكثر من ثلاثة أرباع البلدان الجزرية النامية التي يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة بوضع سياسي مستقر نسبياً. وفيما عدا استثناءات بسيطة، كانت الأوضاع الاجتماعية مستقرة هي الأخرى في البلدان الجزرية النامية بوجه عام. وإذا كان هذا الاستقرار مستحباً عموماً للسماح بتقدم اقتصاد منفتح، فإنه يتحول إلى عامل لا غنى عنه إذا كان نمط التخصص قائماً أساساً على الخدمات الدولية. وكثيرا ما يسهم صغر الحجم والعزلة في التماسك الاجتماعي والسياسي العادل في المجتمعات الجزرية. وفي غياب وجود تفاوتات اجتماعية كبيرة، تكون روح المبادرة مقبولة على نطاق واسع ويتحقق الدافع الاقتصادي. وما كان للسياحة والخدمات المالية اللاإقليمية أن تتطور ما لم يشكل الاستقرار الاجتماعي - السياسي سمة مهيمنة في كثير من البلدان الجزرية النامية.

٣-٣ العلاقات بين الشمال والجنوب

٢٥- تفسر جزئيا عوامل حسن الإدارة العلاقة المتميزة التي تحتفظ بها معظم البلدان الجزرية النامية مع بلدان السوق المتقدمة بوجه عام، والسلطات الاستعمارية السابقة أو المتبقية بوجه خاص. إن نسبة كبيرة من الفرص التجارية التي تتمتع بها البلدان الجزرية النامية في بحر الكاريبي والمحيطين الهندي والهادئ تعود إلى استمرار منح هذه البلدان أفضليات تجارية هامة (اتفاقية لومي، ومبادرة حوض البحر الكاريبي، ونظم أفضليات معممة مختلفة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلخ.). وأصبح توافر المعونة

في السنوات الأخيرة أكثر ارتباطا بنوعية الإدارة في البلدان النامية بوجه عام. ومع أن هذا الاتجاه لا يستبعد مبدئيا البلدان الجزرية النامية، فإن هناك مفارقة في تناقص أهلية الحصول على مستويات المعونة التساهلية التي يواجهها الآن العديد من بلدان وأقاليم منطقة الكاريبي، لا بسبب سوء إدارتها ولكن نتيجة لازدهارها الظاهر بالقياس إلى المؤشرات القائمة على الناتج المحلي الإجمالي[٦].

٤- الاعتماد على الخارج والضعف الاقتصادي للبلدان الجزرية النامية

٢٦- البلدان الجزرية النامية بلدان ضعيفة فعلاً بحكم معوقاتها المحددة. على أن الضعف يعبّر عن درجة تعرُّض لمخاطر مختلفة ولكنه لا يعني أن التهديدات التي تشكلها هذه المخاطر قد تم التحقق منها بالضرورة. ففي غياب حدوث المخاطر، يمكن لبلد جزري أن يثبت قدرته على تحقيق أداء اقتصادي سليم. ومع ذلك، قليلة جدا هي البلدان الجزرية النامية التي لم تتأثر بالصدمات الخارجية أو بالمؤثرات السلبية. فالصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تتعلق بالتجارة الدولية، تمثل تهديداً عاماً لا يستبعد أن يفلت منه أي من البلدان الجزرية النامية بالفعل. وهناك آثار معينة لتحرير التجارة وعولمتها لها أهمية فائقة في هذا الصدد.

ثانيا - التطورات الأخيرة نحو تحرير وعولمة التجارة: الآثار على البلدان الجزرية النامية

٢٧- تأثرت البلدان الجزرية النامية بنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فضلاً عن تأثرها بترتيبات تجارية اقليمية معينة.

٢٨- وعلى المدى الطويل، يتوقع للبلدان الجزرية النامية، مثلها مثل سائر البلدان النامية، أن تستفيد من السياق العالمي لتحرير التجارة الذي سيحقق فرصاً تجارية جديدة، ومن الاطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف الذي يحسن من القواعد والضوابط. غير أن مدى قدرة البلدان الجزرية النامية على الاستفادة من هذه التطورات يتوقف على قدرتها على تنظيم انتقالها إلى وضع يحقق اندماجاً أكبر في الاقتصاد العالمي.

٢٩- وعلى المدى القصير، تواجه معظم البلدان الجزرية النامية تحدياً رئيسياً بسبب عيوبها الهيكلية وقدرتها المحدودة بوجه عام على اغتنام الفرص التجارية الجديدة من حيث القدرة التنافسية والعول على العرض. إن التخفيضات التعريفية الناتجة عن جولة أوروغواي والمستندة إلى مبدأ الدولة الأكثر رعاية تعني ضمنا أن الهوامش التفضيلية التي تستفيد منها كثير من البلدان الجزرية النامية سوف تتآكل. إن عامل التآكل هذا ينطبق بصفة خاصة على المنسوجات والملابس والمنتجات الأخرى المصنوعة. ويشكل تحدياً كبيراً بصفة خاصة للبلدان الجزرية النامية التي تمكنت من تنويع وتطوير أنشطة المصنوعات. وينبع التحدي من الصعوبة التي تواجه البلدان الجزرية النامية في الاحتفاظ بأنصبتها في أسواق البلدان المانحة للأفضليات، إذ أن البلدان الأخيرة تزيد المنافسة أمام البلدان الجزرية النامية من بلدان أخرى تشمل بعض البلدان النامية التي تتمتع بقدرة عالية على المنافسة، وذلك بتخفيض تعريفات الدولة الأكثر رعاية أمام هذه البلدان. ولذلك، من المرجح أن تحقق بعض البلدان الجزرية النامية فائدة قليلة أو لا تحقق أي فائدة بالمرة على المدى القصير. وقد تكون بلدان قليلة من البلدان الجزرية النامية "خاسراً صافياً" نتيجة الخسائر في القدرة التنافسية وبطء التقدم في اغتنام الفرص التجارية[٧]. وستجري مناقشة هذه القضايا أدناه.

٣٠- وحتى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦، كان ١٤ بلداً من البلدان الجزرية النامية التي يقل عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة أعضاء في منظمة التجارة العالمية، من بين مجموع الأعضاء البالغ ١١٩ بلداً[٨]. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، طلبت ثلاثة بلدان أخرى من البلدان الجزرية النامية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتنظر الأفرقة العاملة المعنية بالانضمام في هذه الطلبات[٩]. وهناك بلدان آخران من البلدان الجزرية النامية يتمتعان بمركز المراقب[١٠].

٣١- ومن بين الدول الجزرية التي ليست عضواً ولا مراقباً في منظمة التجارة العالمية أو لم تنظر الأفرقة العاملة المعنية بالانضمام في أمر انضمامها حتى ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت هناك ستة من أقل البلدان نمواً[١١] فضلاً عن ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وناورو.

٣٢- وهناك أربعة مجالات عامة لآثار الاطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف على البلدان الجزرية النامية: الوصول إلى الأسواق؛ والتدابير غير التعريفية؛ "والقضايا الجديدة"؛ والقضايا البنيوية.

١- جولة أوروغواي وتوقعات وصول البلدان الجزرية النامية إلى أسواق التصدير

٣٣- تستند التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية للوصول إلى الأسواق إلى جداول الالتزامات الوطنية. وتعني نتائج جولة أوروغواي غطاءً جغرافياً أوسع للالتزامات يضم عدداً كبيراً من البلدان النامية، وأسواقاً أكثر انفتاحاً للسلع (مع شمول أوسع يضم الزراعة)، وقدراً أعلى من تأمين فرص الوصول إلى الأسواق نتيجة الدور المركزي لتثبيت التعريفات الجمركية يقدر أن يغطي ٨٧ في المائة من مجموع التجارة في البضائع. ونتيجة اختتام جولة أوروغواي، ستقل التعريفات؛ كما سيتم إلغاء أو تخفيض التصعيد التعريفي الذي يؤثر على السلع المجهزة في قطاعات شتى؛ وستلغى تدريجياً مجموعة من الحواجز غير التعريفية أمام التجارة. وبوجه عام، يجري تحرير التجارة الدولية، وخاصة السلع الصناعية، رغم أن التخفيضات التعريفية في البلدان المتقدمة على السلع الصناعية الواردة من البلدان النامية ستكون أقل من التخفيضات على السلع الواردة من بلدان متقدمة أخرى. وفي حين أن متوسط التخفيضات التعريفية قد يكون غير مرضٍ لبعض مجموعات المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للبلدان الجزرية النامية (مثل منتجات الأسماك والسلع الجلدية)، هناك مجموعات منتجات لها أهمية تصديرية أيضاً سجلت تخفيضات تعريفية أكبر من المتوسط[١٢].

٣٤- إن المنتجات المصنوعة في البلدان الجزرية النامية والمصدرة إلى البلدان السوقية المتقدمة مشمولة إلى حد بعيد بترتيبات تجارية تفضيلية تعني تعريفات منخفضة أو منعدمة. إن مخططات التجارة التفضيلية الأساسية التي تفيد البلدان الجزرية النامية هي الأحكام التجارية لاتفاقية لومي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ[١٣]، ومبادرة حوض الكاريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الكاريبي، وبرنامج كاريبان بين كندا وبلدان الكاريبي، واتفاق التعاون التجاري والاقتصادي الاقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ بين استراليا ونيوزيلندا والبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ، وفرادى نظم الأفضليات المعممة التي تمنحها بلدان أخرى بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٥- وهناك منتجات استوائية كثيرة لها أهمية تصديرية كبيرة للبلدان الجزرية النامية. وتفيد التقديرات بأن تآكل الأفضليات سيكون قليلاً لأن التعريفات بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية لم تكن عالية بالنسبة

لمعظم هذه المنتجات. ومع ذلك، فمن المرجح أن يؤثر إلغاء الوصول التفضيلي لمنتجي حبوب البن والكاكاو إلى سوق الاتحاد الأوروبي على نصيب بعض البلدان الجزرية النامية[١٤] من سوق الاتحاد الأوروبي. إن الأفضليات التي كان يمنحها الاتحاد الأوروبي لهذين المنتجين فضلاً عن زيت النخيل قد ساعدت البلدان الجزرية النامية التي تتكبد تكاليف نقل عالية على تقليل العيب النسبي الذي تنطوي عليه هذه التكاليف.

٣٦- وهناك عدد من البلدان الجزرية النامية يعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات الموز[١٥]. وفي ضوء اتفاق الغات المنقح (١٩٩٤)، يعتبر نظام الأفضليات/الحصص التعريفية لاستيراد الاتحاد الأوربي للموز من بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ممارسة تجارية غير مشروعة من جانب المنتجين المنافسين من خارج هذه المجموعة. إن نظام الاستيراد هذا، الذي يجري الطعن فيه والذي اتخذ فريق للغات قراراً معاكساً بشأنه في ١٩٩٣، من المقرر أن يستمر حتى عام ٢٠٠٢. إن الشك الذي يكتنف تمديده بعد هذا التاريخ يجعل الفترة المتبقية حرجة بصفة خاصة للبلدان الجزرية النامية المعنية بانتاج الموز والتي تحثها الظروف على اجراء تنويع اقتصادي طويل الأجل.

٣٧- وللسكر أهمية خاصة للعديد من البلدان الجزرية النامية[١٦]، في حين أنه يتنافس مع بنجر السكر وهو من منتجات المنطقة المعتدلة. وبموجب بروتوكول السكر في اتفاقية لومي، يشتري الاتحاد الأوروبي منتجات محددة من كل بلد من بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بسعر ثابت يتم التفاوض عليه سنوياً. ونتيجة نقص الدعم المحلي لمنتجي البنجر الأوروبيين، يتوقع أن تقل أسعار سكر البنجر في الاتحاد الأوربي، وهناك خطر أن يقل في نهاية المطاف سعر التدخل لسكر القصب الذي يعرضه الاتحاد الأوربي على بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، حتى لو ظلت الحصص على حالها.

٣٨- ويقضي الاتفاق المعني بالزراعة بتعرفة واسعة للحواجز غير التعريفية في القائمة، وتثبيت للتعريفات الناتجة، وتخفيضات تعريفية، فضلاً عن إلغاء تدريجي لتدابير الدعم المحلية ولإعانات التصدير. وتعفى أقل البلدان نمواً من هذه الشروط[١٧]. وإن بعض البلدان الجزرية النامية، مثل الرأس الأخضر وجزر القمر وعديد من البلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، هي من البلدان المستوردة الصافية للأغذية. وقد تعاني من زيادات في أسعار استيراد منتجات المنطقة المعتدلة (الحبوب واللحوم) التي ستقل عليها الحماية والإعانات. ومن الصعب تقييم ذلك بدقة، إذ ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عوامل مختلفة مثل استجابات التوريد الزراعي في البلدان المستوردة والتغيرات في أنماط الاستهلاك أو سياسات الاستيراد. وقد اتخذ مقرر وزاري في نهاية جولة أوروغواي لصالح هذه البلدان[١٨]. ويتوقع أن تحقق تدابير تعويضية استجابات لهذه القضية.

٣٩- ويقضي الاتفاق المعني بالمنسوجات والملابس بالغاء تدريجي للقيود الكمية بموجب ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف. وقد ارتبط قليل من البلدان الجزرية النامية بترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف، إذ تتمتع معظم البلدان الجزرية النامية المنتجة للمنسوجات بفرص تفضيلية للوصول إلى أسواق المنسوجات والملابس. إن الفقدان التدريجي لأفضليات البلدان الجزرية النامية التي تصدر إلى البلدان المتقدمة المدعوة إلى دمج حصص ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف في الاطار العام لمبدأ الدولة الأكثر رعاية يمثل تحدياً كبيراً لهذه البلدان المصدرة، بالنظر إلى المنافسة من بلدان أخرى ستتمكن من التصدير دون القيود التي تفرضها ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف.

٤٠- وفي قطاع المنسوجات، تكتسب الميزة النسبية أهمية خاصة. وبسبب الطابع كثيف العمالة في هذا القطاع، هناك عدد قليل من البلدان الجزرية النامية بدأ أو تابع بنجاح انتاج المنسوجات. إن صناعات المنسوجات توجد أساساً في موريشيوس وفيجي وجامايكا، حيث تتوافر اليد العاملة وتظل تكاليف العمل في حدود مجالات المنافسة بالنظر إلى فرص النفاذ التفضيلية التي استفادت منها هذه البلدان[١٩]. وفيما يتعلق بمنتجات المنسوجات من بلدان مجموعة افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، فإنها تدخل سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم رهناً بتقيدها بقواعد المنشأ. وكانت منتجات الكاريبي تتمتع بنفاذ تفضيلي إلى سوق الولايات المتحدة بموجب أنظمة تقضي بإمكانية السماح بدخول منتجات مصنوعة من مدخلات صنعت في الولايات المتحدة الى سوق الولايات المتحدة برسم جمركي يستند فقط إلى القيمة المضافة في البلد المصدّر.

٤١- وتتأثر البلدان الجزرية النامية المنتجة للمنسوجات بفترة الإلغاء التدريجي ومدتها ١٠ سنوات، وخلالها ستحصل تدريجياً بلدان أخرى تتمتع بمزايا تنافسية هامة على معاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية من البلدان المستوردة. ومن المهم، فيما يتعلق بالبلدان الجزرية النامية المعنية، الاستفادة من هذه الفترة في تكييف تخصصها في قطاع المنسوجات أو إعادة النظر فيه. وينبغي أن تعني التعديلات إما بذل جهود كبيرة لزيادة القدرة التنافسية في أنشطة المنسوجات القائمة، أو قدراً معيناً من إعادة التخصص إما داخل القطاع من خلال التنويع في منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، أو بعيداً عن القطاع بوقف جوانب الانتاج الأقل قدرة على المنافسة[٢٠].

٤٢- ولدى العديد من بلدان الكاريبي، فضلاً عن موريشيوس وفيجي، قدرة تصنيعية فيما يتعلق بمنتجات مثل المواد الكيميائية والالكترونيات الاستهلاكية ولعب الأطفال والأحذية ومعدات الرياضة. إن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق نتيجة جولة أوروغواي مفيد لهذه البلدان. وفيما يتعلق بالبلدان الجزرية النامية التي لا تستطيع التخصص في منتجات تتناقص فيها التعريفات، تكون الفوائد محدودة في الوقت الحاضر. ومع ذلك، قد تتوسع قدرات التصدير مع الوقت حين تعمل المشاريع القائمة على تحسين إمكاناتها التصديرية وحين تقام مشاريع جديدة لإغتنام الفرص التجارية الجديدة. وبالنسبة لهذه المشاريع تعد اتفاقات جولة أوروغواي بشأن التدابير غير التعريفية لها أهميتها لأنها تزود البلدان المنتجة الصغيرة بإطار عالمي يحميها من الممارسات التجارية غير المشروعة.

٢- اتفاقات جولة أوروغواي بشأن التدابير غير التعريفية و"القضايا الجديدة" وآثارها على البلدان الجزرية النامية

٤٣- حدث تحسن ملموس في الضوابط المتعددة الأطراف بشأن التدابير غير التعريفية، وبذلك لن تستخدم هذه التدابير بعد ذلك كأشكال مقنّعة للحماية. ولم تفلت صادرات البلدان الجزرية النامية من التدابير غير التعريفية[٢١]. فالاتفاقان بشأن الضمانات وبشأن الإعانات والتدابير التعويضية هما من بين الصكوك الجديدة التي تنظم استخدام التدابير غير التعريفية. وهناك مجالات أخرى تعزز فيها جولة أوروغواي إطار التجارة الدولية للبلدان النامية بوجه عام وللبلدان الجرزية النامية بصفة خاصة، تشمل "القضايا الجديدة" المتمثلة في الخدمات وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٤٤- ويحظر الاتفاق بشأن الضمانات استخدام قيود التصدير الطوعية وترتيبات التسويق المنظم وسائر التدابير التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية للبلدان النامية. وهو يحقق الشفافية في الإجراء الواجب اتباعه حين يتم الاحتجاج بتدابير الضمانات، ويحدد المعايير لتقرير الضرر الجسيم، وينظم اجراءات الاشعار والتشاور ويفرض الضوابط والمحاسبة في استخدام تدابير الضمانات. وقد تجد البلدان الجزرية النامية ميزة في حكم "الكميات الدنيا" وبموجبه لا يمكن تطبيق تدبير من تدابير الضمانات ضد منتج من بلد نام إذا كان نصيب هذا البلد في مجموع الواردات من المنتج المعني في البلد المستورد لا يتجاوز ٣ في المائة، وحين تشكل البلدان النامية مجتمعة، التي يقل نصيب كل منها من الواردات عن ٣ في المائة، ما لا يزيد على ٩ في المائة من مجموع الواردات. وبالنظر إلى أن معظم فرادى البلدان الجزرية النامية يستبعد أن تشكل في أغلب الحالات أكثر من ٣ في المائة من هيكل واردات أي بلد مستورد، سيكون خطر مواجهة تدابير الضمانات محدوداً.

٤٥- ويفرض الاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية ضوابط في مجال استخدام الإعانات والتدابير التعويضية. وتمنح معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بالنظر إلى أهمية إعانات معينة في السياسات العامة للبلدان النامية. إن استخدام الإعانات من جانب البلدان الجزرية النامية، في حدود مأذون بها، ينبغي أن يسترشد ببحث الفرص التجارية وقيود العرض المحددة بالجزر. وبالنظر إلى الطابع المعقد للالتزامات وللآثار القانونية والإدارية لتنفيذ الاتفاق على الصعيد الوطني، يرجح أن يحتاج الكثير من الأعضاء من البلدان الجزرية النامية إلى مساعدة تقنية في هذا الصدد.

٤٦- ويوفر الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات إطاراً سليماً لهذا القطاع الذي يشكل أهمية كبيرة للبلدان الجزرية النامية. ويحرر الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات حركة انتقال الأشخاص عبر الحدود على المستويات التقنية أو الادارية العليا فقط. وهذا يلبي إلى حد كبير مصالح البلدان الجزرية النامية التي بها قطاع بارز للخدمات (السياحة، تجهيز المعلومات، التمويل اللاإقليمي ..الخ) والتي تحتاج إلى الدراية الفنية للمغتربين من أجل النهوض بهذه الأنشطة إلى المستويات الدولية. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان الجزرية النامية التي تتمتع بميزة نسبية في تصدير خدمات العمل وتعتمد على التحويلات من المواطنين العاملين في الخارج قد تواجه عقبات في بلدان أخرى أعضاء، إذ أن هذه البلدان الأخيرة لا تلتزم بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ومن ثم لا تأذن بحرية دخول العمال.

٤٧- ولمعظم البلدان الجزرية النامية مزايا نسبية ملموسة في مجالات معينة للخدمات. ومن مصلحتها تحرير دخول الخدمات ذات الجودة كمدخلات لقطاعات الخدمات التي تحقق عائداً بالنقد الأجنبي. وبالنظر إلى أهمية توفير فرص حصول اقتصادات الخدمات على التكنولوجيا المتقدمة، وضعت بعض البلدان الجزرية النامية شرطاً يرافق جدول التزاماتها بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات هو إمكانية الاستفادة من مساعدة البلدان المتقدمة على تحسين فرص حصولها على التسهيلات التكنولوجية. وهناك مثال يناسب قطاع السياحة هو فرص الحصول على نظم الحجز بالحواسيب، وهو مجال يتأثر بالمادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات[٢٢].

٤٨- ويلغي الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة قدراً معيناً من الحرية في إقرار السياسات وذلك بحظر تدابير تستخدمها أحياناً البلدان النامية، بما فيها البلدان الجزرية النامية، تجاه المستثمرين

الأجانب: اشتراطات المحتوى المحلي، اشتراطات توازن التجارة، اشتراطات الصادرات الدنيا، الخ. وعادة تكون البلدان النامية التي تطبق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة راغبة في إعادة توزيع فوائد استضافة الشركات المتعددة الجنسيات، ومقاومة استخدام هذه الشركات لممارسات تجارية تقييدية. ومع ذلك، ففي معظم البلدان الجزرية النامية تكون الامدادات المحلية غير كافية أو منعدمة أو غير مستقرة. وهناك بلدان جزرية نامية كثيرة، وخاصة في الكاريبي، أصبحت الآن منفتحة على نطاق واسع للمستثمرين الأجانب ولا تميل إلى فرض شروط تقييدية. وما يهم هذه البلدان بشكل أكبر هو توقعات ما يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر من عمالة محلية. ومع ذلك، ففي البلدان الجزرية النامية الأكبر حجماً، قد تكون ثمة حاجة إلى حماية موردي السلع أو الخدمات المحليين، وربما تم تصميم تدابير معينة من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة قد يفرض قيداً على خيارات السياسة العامة ويحد من المركز التفاوضي للبلدان المضيفة تجاه المستثمرين الأجانب.

٤٩- ويضع الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التزاماً بشأن المعاملة الوطنية وحكماً يخص الدولة الأكثر رعاية فيما يتصل بحماية الملكية الفردية. ويعنى الاتفاق بكل حقوق الملكية الفكرية ويحدد التزامات الحكومات الأعضاء بضمان تطبيق حقوق الملكية الفكرية تطبيقاً فعالاً من جانب حائزي الحقوق من الأجانب فضلاً عن المواطنين.

٥٠- وبالنسبة لكثير من البلدان الجزرية النامية يعني الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة اجراء تعديلات تشريعية لكن أثره الفوري طفيف على استراتيجيات التجارة والتنمية. ويمكن أن يكون هذا الأثر هاماً اذا شجعت هذه البلدان الصادرات من السلع كثيفة التكنولوجيا، بسبب التكلفة المتزايدة لاحتياز واستخدام التكنولوجيا إذا نفذت حماية هذه التكنولوجيا تنفيذاً فعالاً. وقد تؤدي هذه التكاليف إلى تآكل القدرة التنافسية لتصدير منتجات مقلدة معينة وخاصة في مجال المنسوجات حيث حقق عدد من البلدان الجزرية النامية نجاحاً. وفي البلدان الجزرية النامية وكذلك في بلدان نامية أخرى، قد يكون التنفيذ الفعال لالتزامات حقوق الملكية الفكرية في عمليات نقل التكنولوجيا عاملاً ضاراً للتنمية الصناعية بإدخال تسعير عادل للتكنولوجيا. لكن قد يكون هناك أثر ايجابي هو تشجيع البلدان الجزرية النامية على الأخذ بتكنولوجيا مناسبة في الاستثمار الانتاجي، وإيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة الحجم الأمثل والنوع الأمثل للمعدات، وهو حرص من شأنه أن يفضي إلى زيادة الكفاءة والربحية والتشجيع على احترام البيئة. وهناك مصلحة أخرى خاصة للبلدان الجزرية النامية هي حماية حقوقها في مجال الملكية الفكرية. ويمكن العثور على مثال لذلك في مجال أنشطة تجهيز المعلومات، حيث يتم محلياً تصميم منتجات البرامج الجاهزة للحواسيب التي تحتاج إلى حماية مناسبة.

٣- مشكلة بنيوية: آلية تسوية المنازعات

٥١- تشكل التحسينات في آلية تسوية المنازعات ونطاق زيادة مشاركة البلدان الجزرية النامية في الاطار التجاري المتعدد الأطراف مجالاً هاماً لا بد أن تستفيد فيه البلدان الجزرية النامية من نتائج جولة أوروغواي.

٥٢- ويحدد التفاهم بشأن القواعد والاجراءات التي تحكم تسوية المنازعات الاجراء المعني بتسوية المنازعات التي لم تسوى من خلال المشاورات. ويشمل الجهاز الجديد لتسوية المنازعات في منظمة التجارة

العالمية هيئة لتسوية المنازعات فضلاً عن هيئة استئناف للنظر في قضايا القانون المشمولة بتقارير الأفرقة المنتظمة والتفسيرات القانونية التي تضعها الأفرقة. وتعتمد هيئة تسوية المنازعات تقرير هيئة الاستئناف وتقبله الأطراف دون شروط في غضون ٣٠ يوماً من اصداره للأعضاء، ما لم تقرر هيئة تسوية المنازعات بتوافق الآراء عدم اعتماده.

٥٣- وستستفيد البلدان الجزرية النامية بوجه عام من التحسين الذي حققه النظام الجديد لتسوية المنازعات، خاصة وأن هذا النظام أعدل بين أعضاء لا تتساوى قواهم التفاوضية. وفي الماضي كان بإمكان البلدان الكبيرة أن توقف عملية تسوية المنازعات بسهولة أكبر من أي طرف تعاقدي صغير. ومع ذلك فإن المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان الجزرية النامية مع الآلية الجديدة لتسوية المنازعات هي عجزها النسبي عن مواكبة متطلبات اجرائية مثل شتى التحقيقات والمشاورات الواردة في حالات النزاع. ولذلك ستحتاج البلدان الجزرية النامية التي ستكون ضالعة في مسائل تسوية المنازعات إلى مساعدة تقنية لتلبية هذه الاشتراطات.

٥٤- ومن ين التغييرات الرئيسية التي أدخلها جهاز تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية نهج التوافق السلبي في الآراء. ووفقاً لهذا النهج، لم يعد التوافق في الآراء مطلوبا من أجل تقدم الاجراءات كما كان الحال في ظل نظام الغات القديم. وبدلاً من ذلك فإنه سيكون مطلوباً من أجل وقف تقدم الاجراءات في أي مرحلة في الاجراء الرسمي لتسوية المنازعات. ويمكن اعتبار هذا التغيير تقدماً إذ يلغي إمكانية وقف اجراءات تسوية المنازعات. ومع ذلك، يمكن أيضاً تفسير فعالية مبدأ التوافق السلبي في الآراء بأنه يحمل آثاراً هامة على البلدان النامية، كما يحدث مثلاً في سياق الطعن في الأفضليات التجارية. وفي حالة تسوية نزاع يكون فيه القرار النهائي لصالح أعضاء يطعنون في الأفضليات التي تتمتع بها البلدان الجزرية النامية، فإن احتمال أن يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الآراء عدم اعتماد التقرير المعاكس سيكون منعدماً تقريباً. وفي هذا الإطار، يمكن أن تخسر البلدان الجزرية النامية الصغيرة التي تتمتع بهيكل تصديري عالي التركيز وبأداء تصديري يعتمد على الأفضليات فرصتها الأخيرة في جذب معاملة استثنائية أو تفاضلية[٢٣].

٤- سياسة المنافسة في سياق تحرير التجارة

٥٥- كثيراً ما تواجه الشركات في البلدان الجزرية النام نقصاً في فرص الاستفادة من وفورات الحجم. ويتعذر على كثير من الشركات الصغيرة أن تظل محددقة للربح دون حماية التعريفات أو القيود الكمية. وفضلاً عن ذلك، قد ينبع إجراء الحماية في المجتمعات الجزرية الصغيرة من روابط القربى بين مقرري السياسات وأصحاب المشاريع. غير أن حماية صغار المنتجين للسماح بقصر المنافسة على الموردين المحليين ستمثل هزيمة لهدف تحريري التجارة الدولية.

٥٦- ولذلك قد يكون من صالح البلدان الجزرية النام تيسير تنمية اقتصادات منفتحة أقل تجزءاً لوجود عدد قليل من الشركات الأكبر ذات الكفاءة. والسؤال هو كيف يمكن الحفاظ على قدر كاف من المنافسة بين هذه الكيانات دون التضحية بالمكاسب المستمدة من وفورات الحجم والكفاءة. وبالنظر إلى تأثير عوامل العولمة، قد يكون مستصوباً تشجيع المنافسة في سوق جزرية محلية. إن المنافسة القابلة للاستمرار في سوق كهذه لن تعتمد على عوامل الحجم فحسب. فهناك عوامل أخرى يمكن أن تعزز من فرص الشركات

الداخلة في هذا النشاط تشمل التفوق المحتمل لنوع معين من منتج منافس؛ والقيمة الأصيلة لصنف جيد معترف به جديد على البلد؛ وتحسين التكنولوجيا؛ أو تحسين وسائل التوزيع التي يمكن تعزيزها أيضاً بزيادة المنافسة. ويمكن لهذه العوامل أن تمارس ضغطاً ايجابياً على الشركات الأصلية في بلد جزري وأن تزيد من كفاءة هذه الشركات وقدرتها على أن تصبح مصدراً منافساً أيضاً.

٥٧- وينبغي على حكومات البلدان الجزرية النام أن تيسر من ظهور شركات منافسة، مما سيرفع على الأرجح من معايير الجودة مع ضبط مستويات الأسعار في الوقت نفسه. وهذا يعني توفير المعلومات المناسبة عن فرص الاستثمار والتسهيلات المحلية المناسبة للمستثمرين الأجانب المتوقعين. ومن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن عمليات الاندماج أو الاستيلاء من جانب الشركات الأجنبية أن تحقق النتائج المرجوة. غير أن هذه التطورات ينبغي أن تخضع لسياسة المنافسة اذا كانت الحكومات تريد ضمان ألا يتمتع فاعل وحيد نشط في السوق بقوة سوقية مفرطة تشوه المنافسة. ولذلك ينبغي استحداث سياسة مناسبة للمنافسة، تشمل اعتماد تشريعات المنافسة وإنشاء هيئة للمنافسة في ظل هذا القانون تكون مسؤولة عن رصد تنفيذ القانون وإسداء النصح إلى الحكومة بشأ، مسائل سياسة المنافسة. وينبغي أ، يتضمن قانون المنافسة أيضاً أحكاماً لمنع الاندماجات والاحتيازات المانعة للمنافسة.

٥٨- كما يشاع وجود تجار حصريين ومستوردين وحيدين في البلدان الجزرية النام في فئات كثيرة من السلع مثل السيارات والالكترونيات والمدخلات الوسيطة المستخدمة في الانتاج المحلي للسلع أو الخدمات. إن نقص المنافسة على مستوى الاستيراد قد ينطوي على أسعار أعلى وعلى تقييد الخيارات، ولن يكفل بالضرورة نوعية انتاج أفضل. وفي الاقتصاد المغلق، قد يؤدي التواطؤ فيما بين المنتجين أو التجار إلى خلق المنافسة ويؤدي إلى أسعار أعلى للعملاء. وهنا مرة أخرى سيحقق دور هيئة المنافسة في ضمان تعزيز المنافسة في كل الاقتصاد المحلي نتائج حميدة.

٥٩- وقد تكون هناك حالات تحتاج فيها مؤقتاً الشركات الصغيرة في البلدان الجزرية النام إلى بعض الحماية لتظل قادرة على المنافسة، بالنظر إلى أهميتها للعمالة أو للتنمية الاقليمية أو لعوامل اجتماعية - اقتصادية أخرى. وينبغي لسياسات المنافسة، مع وضعها الاهتمامات السابقة في الاعتبار، أن توفر مرونة كافية فيما يتعلق بالصناعات التي لا يمكن أن تصمد أمام المنافسة الأجنبية في سياق العولمة. ولذلك ينبغي للسياسات التجارية أن تدمج الجوانب الإنمائية.

٥- ترتيبات التجارة الاقليمية

٦٠- إن سياق تحرير العولمة بالنسبة للبلدان الجزرية النامية لا ينبع فحسب من اختتام جولة أوروغواي. فقد كانت متطلبات تحرير التجارة جزءاً من برامج التكيف الهيكلي لفرادى البلدان مذ عقد الثمانينات، وخاصة في منطقة الكاريبي. وعلى الصعيد الاقليمي، تحقق أيضاً تطور مؤسسة الاتحاد الكاريبي في بيئة متحررة. ويهدف الاتحاد الكاريبي الآن إلى إنشاء سوق واقتصاد وحيدين، يشملان الانتقال الحر (أو غير المقيد) للسلع والخدمات ورأس المال والعمل بغية تشجيع الانتاج المنافس للسلع والخدمات. كما أ، سياق تحرير التجارة الاقليمية، في منطقة الكاريبي، يتأثر على المدى الأطول بإنشاء رابطة دول الكاريبي مؤخراً (رغم أن هذه الرابطة لا توفر اطاراً رسمياً للتكامل التجاري) فضلاً عن مشروع تكوين اتفاق تجارة حرة

للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥. إن وجود منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية قد يؤثر على تجارة الكاريبي بطريقة أخرى، من خلال التهديد بتحويل التجارة والاستثمار بعيداً عن منطقة الكاريبي ولصالح المكسيك التي تتمتع بوضع التجارة الحرة وحرية انتقال رأس المال والأفراد مع كندا والولايات المتحدة[٢٤].

٦١- وفي جنوب المحيط الهادئ، توجد قيود هامة على التكامل التجاري الاقليمي بسبب نقص العمليات التكاملية بين البلدان الشريكة، في حين تهدف سياسات التنمية إلى تنشيط التجارة والاستثمار على مستوى أوسع وخاصة من خلال الروابط الاقتصادية الأوثق مع المنطقة الأوسع في آسيا والمحيط الهادئ. ويتوقع أن تؤدي هذه الروابط بدورها إلى زيادة التجارة داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ[٢٥].

٦٢- وفي سياق تحرير التجارة، ينبغي الاستمرار في تحرير التجارة والترتيبات التفضيلية وفقاً لاتفاقية لومي، وهي ترتيبات لها أهمية تصديرية للبلدان الجزرية في مجموعة بلدان آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وخاصة بالنسبة للموز والسكر ومشروب الروم.

ثالثا - أثر تحرير وعولمة التجارة على توقعات التخصص في البلدان الجزرية النامية

٦٣- يمكن تعريف العولمة في الاقتصاد العالمي بأنه حركة تحقيق تكامل أكبر للاقتصادات الوطنية في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل[٢٦]. إن تحرير التجارة، الذي ينطوي على حركة السلع ورأس المال والأفراد، يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتجاه الولمة، إذ يعني الاتجاه الأخيرة تقليل الحواجز أمام التجارة وتوسيع المنافسة، وتقليل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي وحركة الأشخاص، وتوفير اطار أكثر شفافية للقواعد والضوابط. وهذه الشروط، التي هيأتها إلى حد بعيد نتائج جولة أوروغواي، أساسية للسماح بفعالية المعاملات في الاقتصاد العالمي.

٦٤- ومن ذلك، من المستبعد تحقيق العولمة من خلال تكامل جميع الاقتصادات الوطنية أو جميع المناطق. فهناك فئات معينة من البلدان ليست لديها قاعدة موارد كافية أو بنية أساسية للحصول على موقع يعتد به في الاقتصاد المعولم. وبوجه عام تواجه البلدان الفقيرة والبلدان الصغيرة النامية خطر أن تظل مهمشة نسبياً عن الاتجاهات العالمية.

١- العولمة وتجارة البلدان الجزرية النامية في السلع والخدمات

٦٥- توفر البلدان الجزرية النام مجالاً واسعاً نوعاً من درجات التكامل في الاقتصاد الآخذ في العولمة، من التهميش الكلي في حالة دول المحيط الهادئ النائية، إلى أشكال جديدة للمشاركة في المجال العالمي من خلال قطاعات خدمات متقدمة في أقاليم معينة بمناطق الكاريبي والمحيطين الهادئ والهندي. وفي حين لا تؤثر البلدان الجزرية النام بوجه عام على الاقتصاد العالمي بسبب صغر حجمها، يمكن لبعض البلدان الجزرية النام أن تحقق فوائد "ثانوية" من آثار معينة للولمة.

٦٦- وفي الاقتصاد العالمي، تهدف البلدان الجزرية النام بوجه عام إلى تنمية قدرة انتاجية وتنوع في المدخلات لتلبية توقعات الشركات الأجانب. ومع ذلك، وبالنظر إلى صعوبة تنمية قدرة "تحميلية"، في بيئة

جزرية، لا يستغرب من كثير من البلدان الجزرية النام ألا تتوقع بالضرورة أن تصبح مندمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي. وكثيراً ما تكون هذه البلدان أكثر ميلاً إلى اتباع النهج السوقي "المتخصص" المقابل، إذ تتوقع أن يتيح هذا النهج فرصاً اقتصادية ذات طبيعة أكثر رواجاً.

٦٧- وهناك ثلاث قوى محركة في عمليات العولمة تناسب البلدان الجزرية النام ومن ثم يمكن بحثها: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتسهيلات الاتصالات العالمية؛ والاطار الجديد المتعدد الأطراف لتحرير التجارة.

١-١ الاستثمار الأجنبي المباشر

٦٨- كثيراً ما نتجت التطورات القطاعية الناجحة في البلدان الجزرية النام عن استثمار أجنبي مباشر جيد الاستيعاب. فالقدرة الاستيعابية لبلد مضيف يدرسها بعناية أي مستثمر ينتمي إلى الاقتصاد العالمي. إن المستثمر "العالمي" هو فاعل اقتصادي يتخذ قراره الاستثماري وفقاً لاستراتيجية عالمية تشمل افتراضاً تواجده وتدخله المتزامنين في عديد من البلدان أو المناطق. ومن المرجح تنسيق مهامه في مجالات الانتاج والتسويق والتمويل على صعيد متعدد الجنسيات (أو "عالمي"). وربما لن يتخذ القرار بالاستثمار في بلد جزري صغير ما لم يتم تعيين وضع يحمل ميزة نسبية في الجزر. وسيتم الحكم على هذه الميزة النسبية، بالنظر إلى خصائص البلدان الجزرية النام وفقاً للمعايير الأساسية التالية: الموقع الجغرافي للبلد (قربه من أسواق كبيرة أو من خطوط رئيسية للنقل البحري أو الجوي)، والبيئة الطبيعية (للاستثمار في آسيا)، والاستقرار الاجتماعي - السياسي (شرط أساسي لجذب أي مستثمر أجنبي)، وتواجد قوة عاملة مؤهلة موجهة إلى أنشطة الخدمات (للتمويل الاقليمي، تجهيز المعلومات،الخ)، ووجود حد أدنى من التنوع والنوعية في خدمات المنتجين المحليين، ووجود هياكل أساسية يعول عليها في مجال الاتصالات (شرط مشترك بين القطاعات لجذب الاستثمار الأجنبي). وسيكون هناك عامل حاسم آخر في قرار الاستثمار هو مشاركة البلد المضيف في التجارة العالمية وتحرير الاستثمار، وخاصة التزاماته بموجب الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (الانفتاح على المستثمرين دون قيود)، والاتفاق بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (حماية الحقوق الصناعية/الفكرية للمستثمر) والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الصفقات عبر الحدود، التواجد التجاري، حركة انتقال الأشخاص).

٦٩- وللمستثمرين الأجانب، نظرياً، حساسية للمركز التنافسي للبلد المضيف من حيث تكاليف العمل. وأظهرت الدراسات المقارنة لتكاليف العمل أنه في حين أن عدداً قليلاً من البلدان الجزرية النام الأكبر حجماً (مثل هايتي والجمهورية الدومينيكية وموريشيوس) يتمتع بقدرة منافسة في مجال التكاليف، فإن عدداً متزايداً من البلدان الجزرية النام الأصغر حجماً قد لا يتمتع بهذه الميزة. ومع ذلك، أصبح عامل تكاليف العمل، في حالات الاستثمار الأجنبي التي تشمل البلدان الجزرية النام، أقل حسماً من عوامل أخرى للميزة التنافسية تتصل بالمهارات والاستقرار والعول على الامدادات، الخ. كما أن أنماط حوافز الاستثمار تشكل عاملاً هاماً في قرارات الاستثمار[٢٧].

١-٢ تسهيلات الاتصالات العالمية

٧٠- تتيسر كثيراً كفاءة العمليات والصفقات في الاقتصاد العالمي نتيجة ازدياد تكامل تسهيلات الاتصالات التي تشكل مظهراً هاماً لاتجاه العولمة وتُسهم في تقليل تهميش البلدان النامية. وبوسع بلدان مثل البلدان الجزرية النامية التي تعاني من مشاكل البعد وتكاليف النقل العالية، أن توسّع من فرصها التصديرية إذا أمكنها ضمان فرص الوصول الى الطرق البحرية والجوية الرئيسية الدولية. ومع ذلك، فمن المرجّح ألا تنجح كل البلدان الجزرية النامية في التعامل، حالياً ومستقبلاً، في أحجام كبيرة كافية من التجارة في البضائع لكي تتمكن من تبرير الاستثمار الضخم في البنية الأساسية للنقل من أجل تعزيز دمجها في شبكات النقل العالمية.

٧١- إن قطاع الخدمات هو قطاع يشكل فيه الوصول الى تسهيلات الاتصالات وشبكات المعلومات العالمية أهمية بالغة. فتسهيلات الاتصالات الحديثة عالية التطور أساسية للبلدان الجزرية النامية المعنية بالسياحة الدولية أو تجهيز المعلومات أو خدمات التمويل اللاإقليمية. وبوسع المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم في هذه البلدان أن توسع من أسواقها باستخدام شبكات معلومات تسمح لها بنشر المعلومات عن سلعها وخدماتها[٢٨]. وبصفة خاصة قد تجد البلدان الجزرية النامية النائية والمنخفضة الدخل في تسهيلات "التجارة الالكترونية" كتلك التي توفرها شبكة النقاط التجارية العالمية للأونكتاد أدوات فعالة التكلفة لترشيد تخصصها في المنتجات وتعزيز امكاناتها التسويقية[٢٩]. ولذلك فإن عولمة تسهيلات الاتصالات، مع امكانية مدها الى البلدان الجزرية النامية الأصغر حجماً والأكثر بعداً، تخدم غرضاً مزدوجاً: (أ) يمكنها أن تعزز بيئة نشاط الأعمال في البلدان الجزرية النامية، مما يجعل هذه البلدان، إذا ظلت العوامل الأخرى على حالها، أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب في صناعات "عالمية" مثل السياحة أو التمويل اللااقليمي؛ (ب) يمكنها أيضاً، من زاوية أخرى، أن تزيد من فرص نجاح البلدان الجزرية النامية في مبادرات صغيرة الحجم مثل مشاريع التصدير "المتخصص" التي لا تشمل عادة المجال "العالمي" بل كثيراً ما تزود البلدان الجزرية النامية الصغيرة بفرص اقتصادية قيّمة. وستُناقش أدناه أسباب تفضيل البلدان الجزرية النامية إما للأنشطة الاقتصادية "العالمية" أو "المتخصصة".

١-٣ الاطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف

٧٢- يتم الآن تنظيم تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية التي تهدف الى تقليل العقبات أمام التجارة في السلع والخدمات بطريقة منظمة ومنضبطة عادلة. إن المنافسة الدولية المتزايدة التي ستنتج عن هذا الإطار ستيسّر من اتجاه العولمة[٣٠]. وينبغي للبلدان الجزرية النامية أن تستفيد من المجال الشامل لجولة أوروغواي، إذ تتصدى هذه الجولة، الى جانب العقبات التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة، لقضايا حيوية تهم الاقتصادات الجزرية، هي التجارة في الخدمات، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ولأن غالبية كبيرة من البلدان الجزرية النامية ستكون أعضاء في منظمة التجارة العالمية في نهاية المطاف، لا بد وأن ييسر تحرير التجارة على المدى الطويل من دمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل. إلا أنه يتوقع أن يكون الانتقال الى هذا الدمج صعباً لبعض البلدان، وسيستلزم الأمر أن تأخذ جميع البلدان الجزرية النامية باستراتيجية مناسبة للتنمية الاقتصادية.

٢- العولمة والمبادرات الصغيرة في تخصص البلدان الجزرية النامية

٧٣- في سياق تحرير وعولمة التجارة، يتوقع ظهور فرص تجارية لفائدة جميع الاقتصادات الوطنية. غير أنه من المنتظر أن تواجه البلدان الأكثر تضرراً صعوبات في تعيين هذه الفرص وفي اغتنامها. إن خطر التهميش قائم للبلدان النامية التي تقل أو تنعدم فيها القدرة على خلق بيئة تمكّن من تخصص جديد أو معزز. وهذه المشكلة تواجه البلدان الجزرية النامية في تنوعها الجغرافي والاقتصادي. وتُظهر بعض البلدان الجزرية النامية الأشد تضرراً قدرة صغيرة على التنويع أو على مجرد الحفاظ على تخصصها في السلع والخدمات القابلة للتداول. ومن ناحية أخرى هناك بلدان جزرية نامية نجحت بالفعل في تنمية أنشطة تجارية تحمل مقومات البقاء وأصبحت مجهزة لتنويع اقتصادها في ضوء الفرص التجارية الجديدة. وعموماً فإن قضية التخصص بالنسبة للبلدان الجزرية النامية تعتمد على الاختيار بين نهجين ظاهري التعارض (أ) هناك من ناحية، الأنشطة التي تنطوي على صلة مباشرة مع الفاعلين الاقتصاديين الأجانب الذين يساهمون في الاقتصاد "العالمي"؛ (ب) وهناك من ناحية أخرى "المبادرات الصغيرة" التي تشمل سلعاً أو خدمات تختص بالجزر تحمل طابعاً فريداً ولها بصفة عامة صلة تجارية بعدد قليل من الشركاء. وهذا النهج الأخير الذي لا يشمل منافسة واسعة في الأسواق الخارجية، يُشار اليه عادة بنهج الأسواق "المتخصصة"، وتتعارض خصائصها بعض الشيء مع خصائص الأنشطة المستحثّة "عالمياً".

٧٤- ومن المُفترض عامة أن المجال أمام معظم البلدان الجزرية النامية ضيق للتخصص الذي يحمل مقومات البقاء في أنشطة "عالمية" منافسة. وفضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الأنشطة المولّدة "عالمياً" والقائمة على الاستثمار الانتاجي في تجارة البضائع قد تكون له آثار بيئية غير مرغوب فيها وقد يتعارض مع هدف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن فرص التصدير "المتخصص" قد يصعُب تعيينها وأثرها محدود من حيث العمالة المحلية وحصائل النقد الأجنبي. والقضية، رغم هذه القيود، هي تقرير ما هو النهج الأكثر استصواباً للبلدان الجزرية النامية، وهل يمكن احراز بعض التقدم على كلا الجانبين. وتبيّن الشواهد من تجربة البلدان الجزرية النامية ما يلي: (أ) أن هناك مزايا في كلا النهجين؛ (ب) أن المزايا المعنية تتصل اتصالاً وثيقاً بحجم البلدان ومستوى تنميتها ودرجة انفتاحها الخارجي؛ (ج) أن النهجين ليسا متعارضين ويمكن أن يعزز أحدهما الآخر ويوجدان نمطاً للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٢-١ التخصص المستحث عالمياً

٧٥- يمكن أن يتولد الاهتمام المشروع الذي تبديه كثير من البلدان الجزرية النامية بالتخصص العالمي الصلة عن طريق إدراكها للمزايا النسبية المناسبة وتعزيز هذا الاهتمام برغبتها في تجنب التهميش من الاقتصاد العالمي. وأحياناً قد يكون تبيُّن وجود ميزة نسبية وهماً إذا كانت البيئة المطلوبة لنشاط الأعمال والتي ينبغي أن تكون جزءاً من ميزة البلد غير موجودة فعلياً لجذب الشركاء الأجانب. لقد حدث الزخم في اتجاه التصنيع في مناطق حرة في بلدان مثل الجمهورية الدومينيكية وموريشيوس في وقت كان فيه النقاش بشأن العوامل "العالمية" أقل احتداماً، وإن كان هناك "حدساً عالمياً" موجوداً بالفعل فيما بين مقرري السياسة العامة. وتوفر هذه البلدان أمثلة على حالات اعتُبر فيها جذب المستثمرين الأجانب للمنافسة في أسواق عالمية مثل المنسوجات والملابس طريقاً للتنويع بعيداً عن المحاصيل المهيمنة[٣١].

٧٦- ويمكن إيجاز شروط التخصص الناجح في أنشطة "عالمية" الصلة كما يلي: وجود بنية أساسية مادية كافية تشمل النقل الدولي؛ وجود قاعدة كافية لخدمات المنتجين والخدمات المهنية؛ توافر مناخ من الاستقرار الاجتماعي - السياسي؛ ووجود انفتاح كاف على المستثمرين الأجانب في نظام الاستثمار المتصل بالتجارة. وكثيراً ما أُشير الى أن العاملين اللذين يمكن نظرياً اعتبارهما شرطين لا غنى عنهما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهما القدرة التنافسية لتكاليف العمل وحوافز الاستثمار، غالباً ما تفوقهما في الوزن الشروط المذكورة سابقاً. إن تكاليف العمل، وإن ظلت مكوناً هاماً لربحية المستثمرين في البلدان الجزرية النامية، لها أهمية أقل حيوية لقطاعات الخدمات حيث يجري الآن القدر الأكبر من الاستثمار. وتظل حوافز الاستثمار، بما فيها ترشيد اجراءات الاذن والتأسيس، أساسية في البلدان الجزرية النامية كغيرها من البلدان النامية، لكن تعميمها فيما بين البلدان المنافسة أدى الى تضاؤل أهميتها النسبية: فإذا كان بلد ما من البلدان الجزرية النامية، في منطقة بعينها، يعرض نفس الحوافز التي يقدمها جيرانه، فإن ميزته النسبية الحاسمة على هؤلاء الجيران ينبغي البحث عنها بين عوامل أخرى (وخاصة بين العوامل النوعية) إذا كان ذلك البلد يسعى الى تفوق نسبي في جذب المستثمرين الأجانب.

٢-٢ التخصص في الأسواق "المتخصصة"

٧٧- يفرض الكثير من الخصائص الجوهرية للبلدان الجزرية النامية قيوداً صارمة على مجال امكانات التخصص الاقتصادي الذي يحمل مقومات البقاء. وفي حالة "الحيز الجزري الصغير"، حيث يصعُب العثور على مزايا وفورات الحجم في الانتاج أو التسويق أو النقل، ربما يظل سياق العولمة يمثل ظاهرة أجنبية، وقد تصبح المناطق الجزرية جيوباً للتهميش. غير أن الكثير من البلدان الجزرية النامية يحتفظ بفرص النجاح من خلال أنماط أخرى للتنمية تراعي عيوبها الكامنة بشكل أفضل.

٧٨- وهناك مجال لتجارب في التنمية المصغَّرة تستند الى مشاريع صغيرة النطاق تشمل مدخلات قليلة ونواتج قليلة ومنافذ سوقية صغيرة بوجه عام تظل كلها داخل إطار معايير التنمية المستدامة. إن المشاريع من هذا القبيل، والتي يمكن تطبيقها على التجارة في البضائع فضلاً عن التجارة في الخدمات، كثيراً ما يُشار اليها بأنها تتعلق بنهج الأسواق "المتخصصة" التي تشمل أساساً قدراً معيناً من التفرد في المُنتج وترتيبا للتسويق الحصري أو الضيق التوزيع. وفي ظل الترتيب الأخير، سيقوم مُنتِج واحد أو عدد قليل من المنتجين في البلد الجزري بالتصدير الى سوق ضيقة يؤدي فيه المستورد وظائف التسويق والتوزيع، إذ أن هذه الوظائف يمكن أن يؤديها بكفاءة المُنتج في الجزيرة بالنظر الى حجمها الصغير. وكثيراً ما تعتمد فرص نجاح مشروع السوق "المتخصصة" على قدرة الشريك الأجنبي للجزيرة على أن ينقل الى المُنتِج في الجزيرة تكنولوجيته وخبرته الفنية. ومن المهم بالمثل لنجاح العملية أن تكون معرفة المستورد وثيقة بسوقه "الأسيرة" التي سيتمكن فيها من ترويج وتوزيع السلع أو الخدمات بكفاءة.

٧٩- إن اهتمام البلدان الجزرية النامية بنهج السوق "المتخصصة" ينبع أساساً من الوعي السائد بين متعهدي المشاريع في الجزر بالطبيعة "الفريدة" لكثير من السلع والخدمات التي تختص بها الجزر. ويمكن لهذا النهج بصفة خاصة أن يتيح فرصاً تجارية تحمل مقومات البقاء لمنتجات ("خضراء") قائمة على الطبيعة أو خدمات تستند الى البيئة تفضي اليها بوجه عام السمات الجزرية للطبيعة البكر ولجمال البيئة. وكما يكشف هذا التعريف، فإن نهج السوق "المتخصصة" يتعارض بشكل واضح مع النهج المستحث "عالمياً" في اتجاه

التخصص. وهذا يُعزى أساساً الى الاختلافات في أعداد الفاعلين الاقتصاديين المعنيين وفي حجم الأسواق ("العالمية" مقابل "الأسيرة"). ورغم هذه الاختلافات، يجب الاقرار بأن كلا النهجين، لو طبقا على بلد من البلدان الجزرية النامية، يشملان معاً قدراً من الاعتماد على الخارج، إما على القائمين بالاستثمار الأجنبي المباشر أو على الأقل على شركاء أجانب يُرجَّح أن يتحكموا في السوق.

٨٠- وهذان المفهومان الواضحان يصوران ازدواجاً في الحالات لا يمكن التعرف فيه على البلدان الجزرية النامية. ولذلك فمن المهم الاشارة الى الصلات المتبادلة وأوجه التكامل التي يمكن أن تحدث بين النهجين.

٣-٢ العولمة والأسواق "المتخصصة": نهج مزدوج الى التخصص

٨١- يعطي القليل من البلدان الجزرية النامية أمثلة قاطعة إما على التخصص المستحث "عالمياً" أو على الأنشطة التجارية "المتخصصة". ومن ناحية أخرى، هناك حالات كثيرة لأنشطة اقتصادية جزرية تقترب من أحد النموذجين مع الاستفادة فعلياً من كليهما بطريقة تحمل مقومات البقاء.

٨٢- وقد تُظهر أنشطة معينة قدراً عالياً من التخصص وتكشف عن ملامح "تفرُّد" للمنتَج و/أو السوق تصور بدقة حالة من حالات "التخصص". ومن بين هذه الأنشطة، يجد المرء أشكالاً متخصصة للسياحة تشمل - على نطاق صغير دائماً - رياضات مائية، أو ملامح طبية أو ثقافية، أو أنشطة للسياحة الايكولوجية يقدمها موردو الخدمات ممن ليست لديهم لا القدرة على، ولا الرغبة في، تلبية طلب أجنبي واسع، ويركزون جهودهم الترويجية على أجزاء صغيرة من السوق. وكثيراً ما يجد المرء في هذه القطاعات أن السياق الذي ينمو فيه التخصص، وأحياناً الطريقة التي يعمل بها، يتصلان بعوامل "عالمية" ويستحثان خاصة بطلب "عالمي". وفي مقصد سياحي في منطقة شرق الكاريبي حيث الطبيعة ذات الحياة النباتية والحيوانية الخلابة أكثر سخاء من عوامل الجذب التقليدية على الشواطئ، نمت ملامح ايكولوجية فريدة كجزء من "البرامج السياحية" المرتبطة بجزر مجاورة تستجيب لطلب سياحي أكثر تقليدية. وهكذا تستفيد الجزيرة ذات الطبيعة الفريدة في الوقت نفسه من أنشطتها الايكولوجية - السياحية التي تتضمن تفرداً في المـُنتَج، ومن سوق مجاورة تمثل الطلب السياحي العالمي. ولذلك تحصل الجزيرة "الخضراء" على فوائد غير مباشرة من قطاع من الطلب العالمي، إذ أن المقصد الأساسي لهؤلاء السائحين هو الجزيرة المجاورة لا الجزيرة المتفردة الطبيعية. وفي أنواع أخرى من الأنشطة، سيكون هناك سيناريو مشترك هو وجود قطاع "متخصص" ظهر نتيجة مبادرات صغيرة تتبع أفكاراً عملية نبعت أصلاً من أنشطة ناجحة منافسة "عالمياً"

٨٣- وعلى نقيض ذلك، هناك أنشطة اقتصادية معينة قد تناسب قطاعات واسعة المنافسة وقد تشارك بوضوح في التجارة "العالمية" في حين تُظهر المنتجات قدراً من التفرُّد المتصل بملامح الجزيرة. وهذه الملامح الأخيرة يمكن دمجها في مادة أو سلع أو خدمات محلية ذات طبيعة ثقافية. وبإعطاء بُعد متفرد لمـُنتَج كان ينبغي لولا ذلك أن يصبح منافساً حسب المعايير "العالمية"، يمكن للبلد الجزري النامي أن يعزز فرصه في التنويع. ومن شأن هذا النهج أن يوفر مثلاً نموذجاً لتعزيز صناعة للملابس في بلد جزري نام ذي ملامح متفردة كان يستفيد من الأفضليات التجارية وأصبح الآن يواجه مشكلة التكيف للتحرير العالمي لقطاع المنسوجات والملابس وما ينتج عن ذلك من تآكل في الأفضليات.

٨٤- وفي كثير من البلدان الجزرية النامية، أمكن التوفيق بين هذين النهجين المتعارضين، إذ يمكن أن يعزز أحدهما الآخر. وقد يتحقق النجاح فيما يتعلق بالمنافسة العالمية في اقتصادات جزرية تمكنت من أن تهيئ، رغم المعوقات، بيئة محلية ممكّنة (البنية الأساسية، الموارد البشرية الماهرة، خدمات المنتجين، الخ). ومن شأن هذه الظروف أن تعزز بدورها فرص نجاح أنشطة السوق "المتخصصة" التي كثيراً ما تنبع، كما سبق شرحه، من مبادرات تستفيد من الخبرة المنافسة. كما يمكن تلبية الظروف التي يتم فيها بنجاح تنمية صلة تجارية "متخصصة" تحمل مقومات البقاء تشمل بلداً جزرياً نامياً رائداً وسوقاً ضيقة للتصدير وذلك من خلال توسيع هذه القاعدة السوقية وظهور بعض المنافسة المشتركة بين البلدان. ومن شأن توسيع الطلب أن يشجع بدوره على توسيع قاعدة الانتاج، سواء في البلد الجزري النامي الرائد أو في غيره، وخاصة في البلدان الجزرية المجاورة إذ تستطيع هذه البلدان الأخيرة أن تتأثر بسهولة بنموذج التقليد. وفي هذا السيناريو، فإن صلة "التخصص" الأولية يتولاها منتجون وتجار "عالميون". ورغم ما لوحظ من وجود أمثلة قليلة على هذا النوع من التطور بين البلدان الجزرية النامية، يتوقع المرء ظهور ميدان من الفرص في مجال المنتجات "الخضراء" في سياق الاتجاه المتزايد الى "الاستهلاك الأخضر"، بالنظر الى المزايا الايكولوجية لكثير من البلدان الجزرية النامية.

٣- ملاحظات عامة تتصل بتخصص القطاعات

٨٥- يمكن اجمالاً ايراد الملاحظات العامة التالية بشأن مسألة امكانات البلدان الجزرية النامية في تحقيق التخصص الناجح أو إعادة التخصص في سياق العولمة.

٨٦- بالنظر الى القدر العالمي من تركيز التجارة في كثير من البلدان الجزرية النامية التي ما زالت تهيمن عليها الزراعة، تعني إعادة التخصص على نحو يحمل مقومات البقاء التنويع داخل قطاع السلع الأساسية أولاً، وفي اتجاه أنشطة أخرى ثانياً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتنويع الرأسي الذي يشمل منتجات ذات قيمة مضافة أعلى تستند الى السلع الأساسية القائمة، ولمنتجات تلبي الطلب "الأخضر".

٨٧- إن البلدان الجزرية النامية التي طورت قاعدة صناعية واستفادت من فرص الوصول التفضيلي الى الأسواق تواجه الآن تحدياً رئيسياً يحضها على تدعيم قدرتها التنافسية في الأنشطة الجارية - وهو هدف صعب لأشد البلدان تضرراً من بين هذه البلدان - وتنظيم تنويع منتجاتها في ضوء الفرص التجارية الجديدة والمزايا النسبية.

٨٨- إن توسيع نطاق التخصص أو إعادة التخصص على نحو يحمل مقومات البقاء وبأكبر قدر ممكن في البلدان الجزرية النامية يعتمد على تطوير الخدمات الدولية، وهو ميدان أنشطة يشجعه حالياً الإطار الجديد لمنظمة التجارة العالمية ويُتاح فيه مجال لمبادرات يمكن فيها للاقتصادات الجزرية أن تجد طريقاً الى الاستدامة الاقتصادية. وتكمن نسبة كبيرة من نطاق الخدمات في السياحة المتخصصة، والتمويل اللااقليمي، وتجهيز المعلومات، ومجموعة من الأنشطة الصغيرة القائمة على السمات والمزايا التي تختص بها الجزر.

٨٩- ومع ذلك، وفيما يتعلق بجميع البلدان الجزرية النامية، فإن النجاح في التخصص أو إعادة التخصص ينطوي على الأخذ باستراتيجية تنمية تعالج بكفاية المشاكل المحددة "للطابع الجزري"، وتتبين وتستغل كافة

المزايا النسبية الممكنة، وتأخذ في الاعتبار قيد التنمية المستدامة بيئياً في الجهود المبذولة لرفع الهياكل الاقتصادية الى مستويات ازدهار أعلى.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٩٠- يتعين على البلدان الجزرية النامية الأعضاء أو التي ستصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تستفيد على المدى الطويل من الفرص التجارية المتزايدة ومن تحسين القواعد والضوابط في الاطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف. ويُتوقع لهذا الإطار أن يتيح لتلك البلدان فرصاً أكبر وأكثر قدرة على التنبؤ بها لوصول الكثير من منتجات التصدير الى الأسواق. وبهذا المعنى، فإن البيئة الجديدة التي تنتج عن سياق تحرير وعولمة التجارة تؤثر على الاقتصادات الجزرية النامية بنفس طريقة تأثيرها على سائر الاقتصادات النامية المنفتحة.

٩١- ونتيجة لعيوبها المحددة وضعفها الأساسي، تواجه البلدان الجزرية النامية تحديات بعينها على المدى القصير. فهناك حدود لقدرة هذه البلدان على الاستفادة كاملاً من الفرص التجارية الجديدة بسبب المعوقات الهيكلية الكامنة في اقتصادات هذه البلدان. ولكثير من البلدان الجزرية النامية قدرة محدودة على تنويع انتاجها وقاعدة تصديرها في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. ويحلل تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم الى الأونكتاد التاسع "ظاهرة التهميش" باعتبارها تنبع من مجموعة عوامل هيكلية يمكن التعرف من بينها على مشاكل كثيرة تخص البلدان الجزرية النامية[٣٢].

٩٢- ومن بين عوامل التهميش التي تُلاحَظ في البلدان الجزرية النامية وجود قيود على جانب العرض مثل ضعف القدرة التكنولوجية؛ ونقص المهارات في مجال تنفيذ المشاريع؛ ونقص توافر التمويل لصغار المزارعين وللمشاريع الصغيرة. كما يشدد تقرير الأمين العام للأونكتاد على الأثر السلبي للاعتماد على السلع الأساسية والذي "يمثل تقييداً رئيسياً لقدرة العديد من البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية ..."، ويشير الى العوائق الهيكلية أمام اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: ندرة المدخرات المحلية مما يقلل من نطاق تنفيذ المشاريع المشتركة، وانخفاض مستوى الانتاجية الذي يُعزى جزئياً الى نقص البنية الأساسية الكافية.

٩٣- وتواجه البلدان الجزرية النامية الكثير من التحديات التي يفرضها التحرير والعولمة على عملية التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن مصلحة هذه البلدان إقرار الاستراتيجية العالمية التي اقترحها الأمين العام للأونكتاد من أجل تعزيز التجارة الدولية وتنمية المشاريع باعتبارهما عاملين يتصلان بالتنمية الاقتصادية. ومثل كثير من البلدان النامية، تواجه البلدان الجزرية النامية تحدياً مزدوجاً يتمثل في تخفيف تكاليف انتقالها الى الاقتصاد العالمي، واغتنام الفرص التجارية الجديدة. غير أن هذا التحدي المتمثل في "التكلفة/الفائدة" لا يمكن مواجهته إلا في ضوء الآثار الخاصة للطابع الجزري على تنمية التجارة. وكما سبق إيضاحه، يمكن للبلدان الجزرية النامية أن توفق بين آفاق التخصص وثيق الاتصال بالاقتصاد العالمي (النهج "العالمي") وبين آفاق التخصص في أنشطة "متخصصة" صغيرة الحجم. بل يمكن تعزيز هذه الأنشطة الأخيرة في تجاور مع المجال "العالمي".

٩٤- وفيما يلي بعض العناصر لاستراتيجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للبلدان الجزرية النامية بوجه عام، بالنظر الى ما تواجهه الكثير من هذه البلدان من خطر التهميش في سياق التحرير والعولمة. ولأن المشكلة الأساسية لضعف الجزر تتصل بحالة الاعتماد على الخارج، وهو أمر تشترك فيه جميع البلدان الجزرية النامية، فإن الهدف الفوري هو تدعيم الهيكل التجاري لهذه الاقتصادات: فالتنمية الاقتصادية المستدامة تعني تنويعاً يحمل مقومات البقاء لزيادة مرونة تكيف الاقتصاد للصدمات المادية والاقتصادية، إذ أن هذه الصدمات يمكن أن تحدث آثاراً ضارة في حالة التخصص الضيق أو تركيز الصادرات. وتحقيقاً لهدف التنمية الاقتصادية المستدامة، ينبغي للبلدان الجزرية النامية أن تنظر على سبيل الأولوية في مجالات العمل التالية بالتعاون مع شركائها في التنمية.

• تخفيف معوقات الطابع الجزري

٩٥- ينبغي للبلدان الجزرية النامية أن تتابع جهودها لتحقيق الاستثمار اللازم للتغلب على المعوقات المادية التي تعرقل القدرة على المنافسة في الانتاج والتسويق والنقل والتي يمكن أن تشكل عوامل حاسمة للتهميش في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتيسير عمليات نقل التكنولوجيا المناسبة بغية تمكين البلدان المتلقية من التكيف للأحوال السوقية المتغيرة (بما فيها المعايير المتصلة بالبيئة التي تُفرض من الخارج) والمنافسة بكفاءة. وهذا يشمل، من جملة أمور، (أ) السماح للبلدان الجزرية النامية بفرص الحصول على المعدات ذات الحجم الأمثل بطريقة مرنة وبالتالي تقليل مشكلة نقص فرص الاستفادة من وفورات الحجم؛ (ب) جعل الاستثمار متمشياً مع الهدف المحلي للتنمية المستدامة بيئياً. وتشمل مجالات الاستثمار قيد البحث هنا البنية الأساسية والمعدات للنقل الدولي والمحلي ومعدات الاتصالات المناسبة، وتشمل تنمية قدرة على تعيين الحجم "الأمثل" الفعال التكلفة في استثمار القطاع العام فضلاً عن الاستثمار الانتاجي. ويشمل هذا الهدف تدعيم القدرة المؤسسية والتقنية على رصد التطورات التكنولوجية وتقييم ملاءمتها للحالات الجزرية. ومن الأهمية بالمثل في هذا الصدد تنمية مجموعة من الخدمات المحلية المتخصصة (الهندسة، الصيانة، الاصلاح، الخ) التي قد تتطلب جزئياً تواجد موظفين مغتربين.

٩٦- وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الترتيبات التعاونية للنقل والاتصالات، وذلك مثلاً من خلال مبادرات اقليمية مثل الموانئ الاقليمية المزودة بتسهيلات لتعقيب شحن الحاويات والحمولات الأخرى من خطوط النقل البحري الرئيسية الى الجزر الأصغر حجماً، والترتيبات الاقليمية لاصلاح السفن.

• تعزيز السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية المناسبة

٩٧- إن الادارة الاقتصادية الكلية السليمة أمر أساسي لخلق أو صون بيئة تتسم بالقدرة على المنافسة، والاستقرار، والقدرة على التنبؤ وتكتسب ثقة نشاط الأعمال. وينبغي تيسير القدرة على المنافسة بالأخذ بسياسات واقعية في مجال أسعار الصرف. كما ينبغي للسياسات الاقتصادية أن تشجع على تحقيق الكفاءة في تخصيص عوامل الانتاج في ضوء الفرص التجارية المتاحة. وسيتم تعزيز هذه الفرص عن طريق تطبيق سياسات مناسبة في مجال المنافسة، تشمل تنفيذ قوانين وطنية للمنافسة.

٩٨- وينبغي للبلدان الجزرية النامية الأكبر حجماً أن تسعى الى تعزيز هياكل الانتاج المتكاملة القائمة على تدعيم الروابط الخلفية والأمامية من أجل تقليل الاعتماد على الخارج في مجالات معينة مثل الواردات الغذائية. وينبغي أن تُستغل كاملاً مجالات اغتنام الفرص التجارية من الاطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف، مهما كانت هذه الفرص محدودة لكثير من البلدان الجزرية النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير المساعدة التقنية للبلدان الجزرية النامية التي لم تعمل بعد على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية أو شرعت فقط في عملية الانضمام. وينبغي للمساعدة أن تيسر من تنفيذ البلدان الجزرية النامية الأعضاء لالتزاماتها التشريعية والتنظيمية على الصعيد الوطني.

• تنمية الموارد البشرية في جميع المجالات المتصلة بالتجارة الخارجية وتنمية المشاريع

٩٩- بالنظر الى ندرة الموارد البشرية الماهرة في كثير من البلدان الجزرية النامية، ينبغي التماس فرص التدريب المتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بتنمية التجارة وروح المبادرة من أجل تعزيز قدرة البلدان على تحقيق انتقالها للإندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من الفرص التجارية الجديدة. وفي البلدان الجزرية النامية ذات القدرة المحدودة على تنمية المشاريع، من الأهمية بمكان تنمية الموارد البشرية وتعميق الوعي بتنمية المشاريع. وبالنسبة لكثير من البلدان الجزرية النامية حيث يتعذر شغل المهن التي تتطلب مهارات باليد العاملة المحلية بشكل كاف، من المفيد الاستعانة بأحكام الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات التي تحرر حركة انتقال الأشخاص على المستويين التقني والاداري.

• تعزيز الاستفادة من الفرص التجارية الجارية

١٠٠- ينبغي تدعيم قدرة البلدان الجزرية النامية على استغلال الأفضليات التجارية القائمة بشكل أفضل. ورغم تآكل الهوامش التفضيلية، يُتوقع أن يواصل نظام الأفضليات المعمم ممارسة دور هام في تيسير مشاركة البلدان الجزرية النامية في التجارة الدولية. إن الوعي بمخططات نظام الأفضليات المعمم، التي تشكل عوامل حاسمة في تقرير الفرص التجارية، أمر أساسي إذا كانت البلدان الجزرية النامية تريد بناء استراتيجيات للتصدير. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي لمعايير قواعد المنشأ أن تتسم بالمرونة تجاه أشد البلدان الجزرية النامية فقراً؛ وأن تقبل نسباً أعلى نسبياً من مدخلات بلد ثالث في انتاج سلع التصدير؛ وأن تعمل على تبسيط إدارة اشتراطات المستندات والشحن. وينبغي أن تشمل التدابير الأخرى لتعزيز فعالية مخططات نظام الأفضليات المعمم مد المنتجات المشمولة الى مزيد من السلع ذات الأهمية التصديرية للبلدان الجزرية النامية (مثل المنتجات الاستوائية، السلع الجلدية، المنسوجات والملابس) وتنسيق قواعد المنشأ لنظام الأفضليات المعمم فيما بين البلدان المانحة للأفضليات.

• اغتنام الفرص التجارية الجديدة

١٠١- هناك مجال أساسي للعمل، بالنسبة للبلدان الجزرية النامية، هو تنمية قدرتها على تعيين الفرص التجارية الجديدة من خلال التحليل المنهجي، على الصعيد الوطني، لآثار التغيرات في فرص وصول صادراتها الى الأسواق، مع النظر في أنماط التجارة القائمة وإمكانات التنويع. وينبغي متابعة تنمية قدرات المعلومات التجارية بنشاط من خلال تسهيلات الاتصالات العالمية. ولتنشيط الاستجابات من جانب المنتجين، ينبغي

تكثيف جهود التوعية والتدريب وإبراز ما يحدث من تغيرات في التدابير التعريفية وغير التعريفية ومعايير الجودة والاجراءات البنيوية. وينبغي تنظيم برامج للتوعية بالفرص التجارية الجديدة على الصعيدين الوطني والاقليمي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لآثار "استهلاك المنتجات الخضراء" والفرص التجارية ذات الصلة، والعقبات غير التعريفية أمام التجارة "الخضراء"، ومجال التنويع في أنشطة تستند الى البيئة. وعموماً قد تكون هناك حاجة الى تكريس المزيد من المساعدة التقنية لتعيين الفرص التجارية الجديدة ونشر النتائج.

١٠٢- ومن الأساسي أيضاً التوعية بالحقوق والالتزامات الجديدة للبلدان الجزرية النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وسيعني ذلك استمرار المساعدة التقنية لتيسير تنفيذ التزامات الوصول الى الأسواق وتمكين البلدان الجزرية النامية من تنفيذ التغييرات التشريعية والتنظيمية فيما يتعلق بالسياسات غير التعريفية والقضايا الجديدة (وخاصة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة).

- تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار الأجنبي المتصل بالتجارة

١٠٣- إن اغتنام الفرص التجارية الجديدة في معظم البلدان الجزرية النامية، سيعني في أكثر الحالات إما استثماراً أجنبياً مباشراً أو روابط تشغيلية مع الشركاء الأجانب في ظل ترتيبات التسويق أو نقل التكنولوجيا أو حقوق الامتياز. وينبغي أن تجري الكثير من البلدان الجزرية النامية استعراضاً استراتيجياً لمناخ نشاط الأعمال فيها، وتقييماً لعوامل الجذب الهامة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، وأن تدمج في استراتيجيتها الانمائية الزخم اللازم من أجل تهيئة "بيئة تمكينية": البنية الأساسية، قدرة عوامل الانتاج على المنافسة، حوافز الاستثمار، خدمات المنتجين، الخ.

- تدعيم التعاون الاقليمي من أجل تنمية التجارة

١٠٤- لما كانت مناطق البلدان الجزرية النامية لا تؤيد كلها وبنفس القوة فكرة السعي الى تحقيق تكامل تجاري اقليمي كامل أو انشاء مناطق للتجارة الحرة، إلا أنه من المعترف به على نطاق واسع أن التعاون الوظيفي على الصعيد الاقليمي أمر لازم في المجالات التي تكون فيها معظم البلدان من الصغر بحيث يتعذر عليها تحقيق الكفاءة. وينبغي توخي أو متابعة مسألة تكثيف المهام المضطلع بها لفائدة التجار في البلدان الجزرية النامية عن طريق منظمات مثل وكالة تنمية الصادرات في الاتحاد الكاريبي أو وكالة تنمية الصادرات لدول شرقي الكاريبي أو أمانة محفل جنوب الكاريبي، وذلك بغية تعزيز قدرة البلدان ذات الصلة على تحقيق الفرص التجارية الى أقصى حد وتخفيض تكاليف الانتقال الى أدنى حد في سياق تحرير التجارة.

الحواشي

(١) ستتاح البيانات الاحصائية التي استُخدمت في إعداد هذا التقرير في مرفق منفصل.

(٢) توفالو، جزر سليمان، جزر القمر، الرأس الأخضر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، فانواتو، كيريباتي، ملديف.

(٣) يمثل نحو ٤٧ بلدا وإقليماً جزرياً نامياً يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة العيِّنة التي استخدمت هنا.

(٤) يمثل نحو ٢٨ من البلدان غير الجزرية النامية يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة العيِّنة التي أُخذت في الاعتبار عند إجراء هذه المقارنة.

(٥) في جزر وينوارد بالكاريبي، يمثل التركيز الشديد على انتاج الموز (أكثر من ٥٠ في المائة من صادرات البضائع في سانت لوسيا، ودومينيكا، وسان فينسنت وجزر غرينادين) مصدراً من مصادر الضعف الاقتصادي بالنظر إلى الشك في مستقبل فرص الوصول التفضيلي إلى السوق الأوروبية الموحدة، وإلى خطر التدمير المادي الذي يمكن أن ينتج عن قسوة المناخ.

(٦) أثار هذا القلق المتزايد، الذي يتردد سماعه أساساً في منطقة بحر الكاريبي، مسألة وضع مؤشر للضعف الاقتصادي لتكملة المعلومات الناقصة التي توفرها القياسات القائمة على الناتج المحلي الإجمالي. ويوصي برنامج عمل بربادوس بوضع هذا المؤشر (الفقرتان ١١٣ و١١٤).

(٧) يمكن الاطلاع على تحليل شامل لأثر جولة أوروغواي في: الأونكتاد، "نتائج جولة أوروغواي: تقييم أولي"، وورقات داعمة لتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤. كما حـُللت تفصيلاً آثار جولة أوروغواي على مختلف المناطق الجزرية في دراسات شتى: انظر بصفة خاصة: Davenport (M.) *Impact of Uruguay Round and NAFTA on Commonwealth Caribbean Countries, with special reference to Jamaica*, Commonwealth Secretariat, May 1995; G.S.R. Associates, *Implications of Uruguay Round Agreements for CARICOM countries*, August 1995; REDMA Group, *The Uruguay Round Agreements: Implications for the CARICOM region*, Report to the CARICOM Secretariat, 1995; ESCAP, *Uruguay Round: some implications for Pacific island countries*, 7-9 November 1994; Greenaway (D.) and C. Milner, *The Uruguay Round and Commonwealth Developing Countries: An Assessment*, A Report to the Commonwealth Secretariat, February 1995.
ولا يحاول هذا الفرع عرض كل النتائج من هذه الدراسات، بل يركز على أهم الجوانب ذات الأهمية الاقليمية المشتركة.

(٨) كانت هذه البلدان هي: انتيغوا وبربودا، بربادوس، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، فيجي، غرينادا، هايتي، جامايكا، ملديف، موريشيوس، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ترينيداد وتوباغو.

الحواشي (تابع)

(٩) سيشيل، تونغا، فانواتو.

(١٠) وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على بروتوكول قبول بابوا غينيا الجديدة لالتزامات المنظمة. ووافق المجلس العام على جداول جزر سليمان وبالتالي وافق على أن هذا البلد لبى اشتراطات العضوية ويمكنه الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بعد ٣٠ يوماً من قبوله اتفاق المنظمة، الأمر الذي يمكن للبلد أن يفعله في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(١١) الرأس الأخضر، جزر القمر، كيريباتي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، توفالو.

(١٢) يمكن الاطلاع على تفاصيل التخفيض التعريفي لسلع أساسية أولية ومجهزة مختارة في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة قبل جولة أوروغواي وبعدها في: الأونكتاد، تحليل التطور المتوقع للأسعار والتجارة في السلع الأساسية في ضوء نتائج جولة أوروغواي، مع التركيز بصفة خاصة على آثارها على البلدان النامية، بما يشمل توقعات التنويع فيها، جولة أوروغواي والتجارة الدولية في السلع الأساسية وأسعارها، إضافة، المرفق الاحصائي، الجدول ١٦، TD/B/CN.1/30/Add.1، ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥، الصفحات ٢٣-٢٨ (بالانكليزية فقط).

(١٣) هناك ٢٦ من بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ البالغ مجموعها ٧٠ بلداً هي بلدان جزرية نامية.

(١٤) الأمثلة: سان تومي وبرينسيبي، بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان.

(١٥) كانت نسبة الموز في هيكل صادرات البضائع لجزر وينوارد في الكاريبي كما يلي في ١٩٩٣: سانت لوسيا ٦١ في المائة، دومينيكا ٥٨ في المائة، سانت فنسنت وجزر غرينادين ٥٦ في المائة، غرينادا ٤٢ في المائة.

(١٦) وخاصة موريشيوس، فيجي، بربادوس، جامايكا، ترينيداد وتوباغو.

(١٧) انظر الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٥، الصفحات ٢٢٣-٢٢٧.

(١٨) انظر المقرر الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، ١٩٩٤.

(١٩) مُنحت أفضليات في الأسواق التالية: موريشيوس من الاتحاد الأوروبي؛ وفيجي من استراليا ونيوزيلندا؛ وجامايكا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

الحواشي (تابع)

(٢٠) بالنسبة لبلدان الكاريبي، يمكن تعزيز الأفضليات القائمة تجاه سوق الولايات المتحدة عن طريق منح دخول معفى من التعريفات الجمركية الى الولايات المتحدة، أي معاملة تعادل معاملة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛

وفيما يتعلق بسوق الاتحاد الأوروبي، ستظل بلدان مجموعة افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ تستفيد من فرص الوصول المعفى من التعريفات طالما استمرت اتفاقية لومي.

(٢١) قدَّر البنك الدولي نسب صادرات الكاريبي الى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تأثرت بتدابير غير تعريفية استُحدثت لتقييد أو مراقبة التجارة بـ٢١ في المائة و٢٤ في المائة على التوالي.

(٢٢) انظر المادة رابعا-١ب من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات: زيادة مشاركة البلدان النامية، حيث يتم إيراد "قنوات التوزيع وشبكات المعلومات".

(٢٣) أعربت بلدان جزر وينوارد في الكاريبي عن قلقها إزاء تحدي نظام وأفضليات استيراد الموز في الاتحاد الأوروبي لصالح بلدان مجموعة افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

(٢٤) للإطلاع على تفاصيل الحالة الراهنة للتكامل التجاري، انظر: "قضايا التجارة وآفاق التنمية في البلدان الجزرية النامية بمنطقة الكاريبي"، تقرير أعده للأونكتاد د. بانتين، شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٢٥) للإطلاع عل تفاصيل بشأن التعاون الاقليمي في جنوب المحيط الهادئ، انظر: "قضايا التجارة وآفاق التنمية في البلدان الجزرية النامية بمنطقة المحيط الهادئ"، تقرير أعده للأونكتاد ب. أوسبورن، شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٢٦) انظر الأونكتاد، تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم الى الدورة التاسعة للمؤتمر، TD/366، ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ص ١٣.

(٢٧) ومع ذلك سيلاحظ في الفرع ٣ (الفقرة ٧٦) حدوث هبوط في الأهمية النسبية لهذا العامل.

(٢٨) انظر الأونكتاد (١٩٩٦)، المرجع السابق، ص ١٣.

(٢٩) من بين البلدان النامية المشاركة في إنشاط نقاط تجارية الرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي.

(٣٠) "العوملة هي نتاج التحرير": الأونكتاد (١٩٩٦)، المرجع السابع، ص ١٤.

الحواشي (تابع)

(٣١) مهد تقرير ميد عن "الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لموريشيوس" في ١٩٦٠ الطريق أمام تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، كما لوحظ في ذلك البلد في الأعوام الأخيرة.

(٣٢) انظر الأونكتاد (١٩٩٦)، المرجع السابق ص ٣٢.

- - - - -